

باسمه تعالی

شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	حاشیه بر اثبات واجب قدیم			
	درجه نفاست	نفیس	نوع		خطی ✓ / چاپ سنگی
	شماره اموالی	۴۱۸	اندازه		۱۹/۵ × ۱۲
	قطع	جیبی	تعداد اوراق		۲۱
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۱۰ / ۲۰ / ۵۰ / ۸۰	از هم پاشیدگی عطف		دارد ✓ / ندارد
	نیاز به جعبه	دارد / ندارد ✓	نوع آفت		شیمیایی / زیستی / فیزیکی
	نیاز به جلد سازی	دارد ✓ / ندارد	نیاز به مرمت جلد		دارد / ندارد ✓
	نیاز به مرمت اوراق	دارد ✓ / ندارد	نیاز به دوخت عطف		دارد ✓ / ندارد
	نیاز به لکه گیری	دارد / ندارد ✓	نیاز به گردگیری		دارد / ندارد ✓
	نیاز به آفت زدایی	دارد / ندارد ✓	نیاز به اسیدزدایی		دارد / ندارد ✓

بررسی کنندگان: ۱. دهقان پور ۲. ابراهیمی ۳. قاسمی

ناظر:

اقدامات انجام شده:

تاریخ بررسی: ۸۹/۴/۲۵ تاریخ اقدام:

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب حاشیه بر اثبات واجب قدیم دوانی — عربی

مصنف
مؤلف متن از ملا جلال دوانی حاشیه از مولی حنفی

خطی
چاپی نستعلیق ۲۱ سطری

سال طبع یا تحریر — عدد اوراق ۲۱

جزء کتب حکمت شماره ۴۵۶ خ

شماره عمومی ۴۱۸ شماره قبض ۱۶۹۶

واقف میرزا رضاخان نائینی تاریخ وقف مرداد — ۱۳۱۱

طول ۱۹/۷ عرض ۱۲/۰ سانتیمتر قطع ۸

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لمن تقدس جنابه عن ان يكون شريعة لكل وارد وشرعة عن ان يطلع
عليه الا واحد بعد واحد تحيرت العقول والافهام في كبرياء ذاته وتوهت
الاذهان والاوهام في تيه العظمة صفاته وثبت وجوده بذاته وظهر
ذاته بصفاته يا من دل على ذاته بذاته وشهد بوحدانيته نظام مصنوعاته
صل على حبيبك الذي دلنا على ما هو مدار السعادات الابدية وهدانا

بسم الله الرحمن الرحیم وبه نستعین

الحمد لمن تقدس جنابه عن ان یکون شریعة لکل وارد وتنزه عن ان یطلع علیه الا واحد بعد واحد تحیرت العقول والافهام فی کبریاء ذاته وتولهت الاذهان والاوهام فی مبادی عظمة صفاته وثبت وجوده بذاته وظهر ذاته بصفاته یا من دل علی ذاته بذاته وشهد بوحدانیته نظام مصنوعاته صل علی حبیبک الذی دلنا علی ما هو مدار السعادة الابدیة وهدانا الی ما هو مقر الکرامات السرمدیة وآله البررة الاتقیاء وعترته الخیرة الاصفیاء **وبعد** فهذه فواید شریفة ونکات لطیفة وافیة فی حل رسالة اثبات الواجب المشتملة علی الدقایق فی تحقیق المطالب للمولی المحقق والفاضل المدقق افضل المتاخرین واکمل المتبحرین جلال الملة والدین محمد الدوانی بلغه الله تعالی فی الجنة الی اقصی الآمال والامانی کتبتها تذکرة لاولی الالباب منه کما هی الملک الوهاب وجعلتها هدیة لمجلس من کان عنده اشرف الخصایل ترویج قوانین العلوم والفضایل ومواهب آیات العظمة والجلال وناصب رایات الکرامة والکمال جالس وسادة العز والاقبال جاری طریق الافادة بالفضل والکمال الافضال ناظم مناظم الملة الزهراء عالم معالم الشریعة الغراء نظام مبانی الدولة الرفیعة قوام مدارج الحشمة المنیعة الذی قد تشرفت بتقبیل سدته السنیة شفاه الاعالی وتوجهت الی عتبته العلیة جباه اصحاب المکارم والمعالی الملقب من لسان الغیب لوفور رحمة الاله بحبیب الله حفظه الله تعالی فی مقام العز والاحترام الی قیام الساعة

وسادة القیام ویرحم الله عبدا قال آمینا وها انا اشرع فی المقصود بعون الله الملک المعبود **قوله** شکر الله سعیه والآخر لیس کذلک منهم من زعم ان جمیع براهین هذا المطلب موقوف علی ابطال الدور والتسلسل وهذا ناش من عدم الفرق بین اللزوم من الدلیل وبین ابتناء الدلیل علیه مع انه بین **قوله** کما سیر دعلیک ما سیر د علینا لیس الا فی ابطال التسلسل کما سیظهر ولو کان جاریا فی ابطال الدور والتسلسل ایضا لکان لما ذکره وجه فی الجملة **قوله** لاجرم رتبنا الرسالة علی مقصدین کان الاولی ان یقول علی مقصدین وخاتمة لانها ایضا من اجزاء الرسالة لکن یلیق کلامه لا یلایمه ولا یقتضیه **قوله** ولما کان الثانی ابسط ای اکثر بسطا فی الکلام فکان اولی بالتقدیم للاهتمام او اوفق جزءا الا انه لیس ابطال الدور والتسلسل جزءا منه فقدم لعلیته وحقیقة الحال فیه یتبین فیما یاتی **قوله** رائیا ان یتقدم ای رائیا تقدیمه اولی فعلی هذا الرؤیة بمعنی العلم لا الابصار وان کان له وجه فی هذا المقام **قوله** فی المسلک الاول قال فی الحاشیة سماه اولا باعتبار انه ذکر اولا وان کان ثانیا ان یتقدم فعلا او لا فی البیان وان کان ثانیا فی الذکر والتفصیل انتهی کلامه المقصود منه دفع ما یتوهم من التدافع بین کلامیه حیث سمی مسلکا واحدا اولا وثانیا ووجه الدفع انه لما اخر المسلک الذی اتکل علی ابطالهما فی الذکر الاجمالی وتفصیل اجزاء الرسالة لکونه عدیا سماه ثانیا فی قوله ولما کان الثانی ولما قدمه فی البیان لکونه ابسط کما اشار الیه بقوله رائیا ان یتقدم سماه اولا فی قوله فی المسلک الاول ولا غبار علیه **قوله** الطریق الاول قیل هذا الطریق لبعض المتاخرین یعنی صاحب التلویحات **قوله** کالممکنات خصوصا بالذکر لکونها اظهر وجودا وامکانا من البسایط **قوله** او لا شک فی وجوده کلمة او العاطفة اشارة الی انه یمکن تقریر البرهان بوجهین وما وقع فی بعض النسخ من کلمة اذا التعلیلیة بدلها لعله تحریف وقع من النساخ قوله اذ کل ممکن فله علة ای کل ممکن موجود فله علة موجودة مغایرة له انما قیدنا الممکن بالموجود لان الکلام لا یتم فی مطلق الممکن لانه لا یستدعی علة موجودة کما فی الممکنات المعدومة وانما قیدنا العلة بالموجودة لئلا یلزم التسلسل الذی هو فی الامور الموجودة ایضا لوم یقیدها لم یحصل ما هو المطلوب فی هذا المقام وهو وجود الواجب لذاته والتقیید بالمغایرة لانها لو لم یکن کذلک

لم يلزم شيء من الامرين المذكورين وبهذا اندفع ما توهم من ان اللازم على تقدير عدم استناد ممكن ما الى الواجب احد الامور
الثلاثة توقف الشيء على نفسه او الدور او التسلسل فلا وجه لعدم الاقتصار على الاخيرين على انه يمكن ان يقال تركه
لظهور الفساد او لكونه في قوة الدور وقد صرح المصنف في بعض تصانيفه بانه مستلزم للدور وتامل فيه وان الممكن
الذي اذا نظر اليه مع قطع النظر عما عداه لم يجب له لذاته وجود ولا عدم فلم لا يجوز ان يجب له احدهما وهو الوجود مثلا لذاته
بشرط معين فيستند الى ماهيته من حيث هي فلا يلزم للممكن الموجود علة موجودة مغايرة له ولا يجوز ان يكون
احدهما وهو الوجود مثلا راجحا لذاته رجحانا غير واصل الى حد الوجوب وان يقطع الطرف الراجح بهذا الرجحان
الغير الواصل الى حد الوجوب ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فضلا عن ترجيح المرجوح بل ترجيح الراجح ولا دفع
لا يلزم للممكن الموجود علة مغايرة له فضلا عن الموجودة ولا بد لنفي هذين الاحتمالين من دليل وقد تعرض
المص في الالهيات لدفع هذين الاشكالين وستطلع على حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال ان شاء الله تعالى ثم اعلم
ان المقدمة المذكورة انما تتم لو ثبت انه لا يجوز ان يكون وجود ممكن مما يقتضيه ماهيته او آخر من حيث هي
بلا اشتراط وجود بان يكون وجود الممكن من لوازم ماهيته ذلك الممكن او الآخر ولا بد لنفي هذا الاحتمال ايضا من
دليل ودعوى البداهة غير مسموعة وستسمع ما يحل شكك نفعه في هذا المقام قوله وح قال في الحاشية اي حين الدور
والتسلسل فان الترديد جار على التقديرين كما لا يخفى وكذا ابطال شقوق الترديد والايراد بانه يجوز ان
يكون ما فوق المعلول الاخير علة مستقلة على شيء منها الا بان يكون ذلك المجموع المستقل عنه واحد وح
يكون علل مستقلة متداخلة كما في تقدير التسلسل فاعرف ولا تزل تخصيص الذكر في بعض الايرادات بالتسلسل بعد
ان علمت جريانه في الدور ايضا انتهى كلامه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا الطريق ان بني على
بطلان الدور فلا يتم القول بعدم توقفه على ابطاله والا فلا يتم اذ ما ذكره على تقدير التسلسل لا الدور
ووجه الدفع ان ما ذكره ليس مخصوصا بشيء منهما ولا تغتر بنظام العبارة في بعض الايرادات
ولا تبيح في ذلك اختصاص بعض منها مثل الايراد الاول بالتسلسل وانما خص بالذكر الايراد عليه
بانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير علة مستقلة وان كان بعض آخر من الايرادات ايضا كذلك
لقوته وتمامه بهذا او يرد على ما ذكره في بيان جريانه على تقدير الدور ايضا من كون علة المجموع المستقل على الدور

علة المجموع المستقل على الدور

المسمى

المسمى عنه واحد انه يلزم حينئذ الترجيح بلا مرجح لكون كل من احاده علة لما فوقه منها وايضا لا يكون
ثم علل مستقلة متداخلة بخلافه على تقدير التسلسل على ان القول بجريانه على تقدير الدور ايضا مما لا حاجة اليه
فيما هو بصدده لما ذكرناه آنفا قوله فروره ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود وهذا وان كان مما يبادر
الاوهام الى قبوله لوضوحه فبالمنع مستندا بانه يجوز ان يكون امر خارج شرطا لعلية جميع الاجزاء للشيء كان
المعلومات الاربع مثلا لكونها قضية مشروطة بتعلق الايقاع او الانتزاع بالجزء الاخير منها وهو الوقوع او اللاوقوع
فيكون مجموع تلك المعلومات فيها للقضية مشروطا بتعلق الايقاع او الانتزاع فاذا تحقق تلك الامور الاربعة كلها ولم يتحقق الحكم
لم يتحقق القضية مع تحقق اجزائها موجودة وسيأتي ما يتعلق بهذا الكلام قوله ولا شك انه ممكن قال في الحاشية
قيل يكون كل مركب ممكنا مستلزم لكون المركب الممتنع كالمركب من الضدين ممكنا واجيب تارة بتخصيص المركب بالموجود و
اخرى بالمفتقر الى الاجزاء وجميع ان شيئا من المركبات الممتنعة مفتقر الى الاجزاء بمعنى انه كلما تحقق ذلك المركب الامتناعي
تحقق اجزاؤه اذ المحال جاز ان يستلزم المحال انتهى كلامه وفيه ان الحكم بامكان جميع الممكنات الموجودة لا يتوقف على الحكم
بامكان كل مركب والا يستلزم فكيف يتجه ههنا هذا السؤال فان قيل قد حكم بان كل محتاج ممكن ويتجه عليه ان كل مركب محتاج فكل
محتاج ممكن فكل مركب ممكن فيلزم ان يكون المركبات الممتنعة ايضا كذلك قلنا فالجواب حينئذ ما ينبغي اذ لا وجه
لتخصيص المركب باحد الوجهين المذكورين بل يجب تخصيص المحتاج وانه يكفي شيء من التخصيصين بجميع افراد ما لا فرق
المركب الموجود والمعدوم في ذلك لان الاحتياج الى الغير مطلقا في وصف كان ان لا يكون الذات كافيا فيه ولا يقتضيه من حيث هي
اقتضاؤها تاما ضروريا وهو الامكان الذاتي على ما يستفاد من التقسيم المعتبر عندهم واما الثاني فلان الكل مطلقا مفتقر الى اجزائه وجودا
وعدما كما شهد به البديهة ومنعه مكابرة والقول بجواز استلزام المحال محالا ليس كليا جاريا في جميع الصور لجواز ان يكون
احد المحالين منافيا للآخر فلا يجامعه فضلا عن ان يلزمه والاولى ان يقال ان التركيب مطلقا يستدعي الامكان الذاتي
وينافي الامتناع الذاتي كما انه ينافي الوجوب الذاتي ولهذا احكموا ان البط... من لوازم الوجوب بالذات واستبان منه ان امتناع الجزء
ولو بالذات انما يستلزم امتناع الكل بالغير لا بالذات ان الموقوف على المحال محال كان محالا بالذات ام محالا بالغير لا غير وان استحالة
اللازم ولو بالذات انما يستلزم استحالة الملزوم مطلقا سواء كانت بالذات او بالغير فعدم امكان اللازم بالذات
لا يستلزم عدم امكان الملزوم كذلك وايضا امكان الملزوم بالذات لا يستلزم امكان اللازم كذلك وذلك لان عدم

المحسوس ان شايع لحكم الغير منه

هذا انما هو في نظم هذه الترك فيرى كالاختفى معلل في حكمه الغير وما يتعلق بها من

معلق كل مركب لو من الضدين ومن النقيضين ممكن بالذات وان كان ممتنعا بالغير وكذا المجموع المركب من الواجب لذاته وشريكه وغيره ومن الممتنع بالذات وغيره تامل منه رحمه الله

الواجب بالذات لازم لعدم المعلول الاول مع ان الاول ممتنع بالذات والثاني ممكن بالذات وقال المحقق في حاشية الشرح
التجريد ههنا نكتة وهي ان امكان الملزوم بدون امكان اللازم وهو ينافي الملازمة بينهما والحل ان امكان
الملزوم انما هو بالقياس الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذات الملزوم لا امكانه
الى ذاته ولا يتوهم ان هذا قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعل الغير بحيث يسوي نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه
امكان بالقياس الى الغير لا امكانه في ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما انتهى كلامه قوله والمحتاج خصوصا
الى الممكن ممكن لابد ان يقيد بان يكون الاحتياج الى الامر لا يستند الى الذات والا فلا ما ينافي الوجوب الذاتي
اذ اعتبار الواسطة المستندة الى الذات لا تقدح لذاتها في ذلك كما قيل وايضا كلامه يدل على ان الاحتياج
الى الممكن مطلقا اولى بالامكان وفيه ما فيه تدبر واعلم ان هذا البرهان مبني على ان يكون علة الحوادث
المتعاقبة يكون الممكنات موجودة مجتمعة والا فيجوز ان لا يكون مؤثر المؤثر باقيا في آن تأثير المؤثر في معلوله فلا يلزم
اجتماع المؤثر المؤخر مع معلول المتأخر عن مؤثره وهكذا فلا يلزم اجتماع الممكنات الموجودة في الوجود تأمل
قوله فعلة اما نفس المجموع او جزؤه او امر خارج عنه لابد ان يوخذ الامر الخارج اعم من الخارج تماما ومن
المركب من الداخل والخارج لئلا يختل الحصر لان الجزء المؤخر من الممكنات الصرفة والمركب المذكور من كان
داخلا في الممكن المطلق لكن ليس بداخل في تلك الممكنات قيل لا يخفى ان احتياج جميع السلسلة من حيث الجميع الى
انما يعقل لو كان للمجموع من حيث الجميع امكان ووجود غير امكانات الاجزاء ووجوداتها فلا يعقل احتياج
ذلك الجميع من حيث الى علة بل علل وجودات الاجزاء كافية في وجوده ومن البين المعلوم ان امكان
المجموع ووجوده عين امكانات الاجزاء ووجوداتها فان امكان مجموع زيد وعمرو ووجوده بعين
امكانيهما ووجوديهما حتى اذا وجد زيد وعمرو بالايجاد لم يحتج مجموع وجوديهما الى ايجاد غيرهما
وسيجيء تحقيق الكلام في هذا المرام قوله وقيل انهم جوزوا اصول جميع العلوم النظرية بطريق التسلسل
بدون الانتهاء الى علم بديهي اذا كانت النفس الناطقة قديمة بان يكون بعضها مكتسبا من بعض
الى غير النهاية بدون احتياج جميع تلك العلوم النظرية الى ما يحصل ذلك الجميع ولم يجوزوا حصول
تلك السلسلة المركبة الحاصلة بعضها من بعض الى غير النهاية بدون احتياج الى ما يحصل ذلك الجميع بل حكموا بانه

لابد من محصل يفيد الحصول ولا يكفي في حصول ذلك الجميع حصول بعضها من بعض على الوجه المفروض مع عدم ظهور
الفرق بين الجميعين وملخصه ان كل واحد من هذين الجميعين مركب من امور ما صدق غير متناهية والحكم بان حصول
الامور الغير المتناهية كافية في حصول احد الجميعين اعني جميع العلوم النظرية الغير المتناهية وغير كافية في حصول
الآخر الذي هو جميع الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية تحكم محض وكذا القول بان جميع الامور المركبة من
الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية مجتمع في الوجود فيكون ممكنا موجودا بناء على كون كل واحد منها مؤثرا
كافيا في بعده سوى المعلول الاخير فيطلب موجدا لجميع الوجود بخلاف جميع العلوم النظرية المذكورة
فانها غير مجتمعة في الوجود فلا يكون ذلك الجميع متصفا بالوجود فلا يطلب كاسبا يفيد الوجود ويمكن ان
يقال اللازم منه امكان اقامة دليل على امكان عدم كون جميع العلوم نظرية بحيث لا يتوقف على ابطال شيء من
الدور وآلة كاثبات الواجب وهذا لا ينافي تحقق طريق آخر يتوقف عليه كما نحن فيه والمورد ذكر النقض بهذا
الطريق لا الطريق الاول وكلامهم هنا ذكر فيه وبناء على ما في الباب تعدد الطرق في اثبات وعدم توقف الاول اسهل والله في ذلك
سهل تأمل قوله وامتناع تعري الشيء على نفسه ذاتا واعتبارا ملزوم مم بناء على جواز التغاير الاعتباري دون ان يتعرى الشيء
على نفسه ذاتا فقط [illegible] ممنوع لجواز ان يكون الشيء باعتبار علة لنفسه باعتبار آخر ولا بد لنفيه من دليل ويؤيده جواز كون الشيء علة لنفسه
في الذهن بالاعتبار كالاجمال والتفصيل في الحدود والمحدود كما هو المشهور فان قيل يجوز ان يكون المراد بالتعري [illegible] ما هو كذلك ذاتا
واعتبارا [illegible] اللزوم وبطلان اللازم ظاهر قلنا يشتمل المنع الى ما سيذكره من ان الموجود الخارجي جميع الممكنات
واتيانه بان الموجود الخارجي [illegible] على ذلك التقدير يحتمل ان يكون هو مجموع الممكنات باعتبار آخر وقد يجاب بان العلة هو
الوجود الخارجي لا يتصور ان يكونا باعتبارين وان كان يتصور ذلك باعتبار الوجود الذهني وفي البراهين في ذلك فتدبر قوله
لان علة الكل يجب ان تكون علة لكل جزء كلام يحتاج تفصيله قوله فلا يكون ما فرض علة للجميع وحده علة له بل البعض فقط
ان يعني فلا يكون ما فرض وحده علة للجميع علة له بل مع غيره علة له او يعني فلا يكون ما فرض علة للجميع علة له بل البعض فقط
قوله لتسلسل العلل على ما في الحاشية لا يخفى بطلان هذا الشق موقوف على بطلان الدور وقد ذكرت ان هذا الطريق لا يتوقف
على ابطال [illegible] يكفي في بطلانه لزوم كون الشيء علة لنفسه وهو ليس بدور اذ ذكر كونه علة لعلله [illegible] لا يتوقف الطرح عليه
ولما وقع كذلك في كلام المتأخرين ونحن في هذا الموضع بصدد تقرير كلامهم وتحريره لم نسقط ما ذكره منهم فتأمل انتهى كلامه

وانت تعلم ان هذا ان صح انما ينبغي والاولى ان يترک قوله ويعلل لا بهاره بما هو محل في المقام والقول بعدم استقلاله ممکنا به بمعنی مالا وجه له کيف وهو يصدد تقرير الدليل على وجه يندفع به مقدمة ما يورد عليهم الا على ان کون الجزء علة للنفي والعلل متضمن محالات کثيرة منها تقدم الشي على نفسه برتبة واحدة ومنها تقدم الشي على نفسه بمرتبة واحدة ومنها کون الشي الثالث قريبة وبعيدة للنفي معا ومنها کونه علة تامة وناقصة معا للنفي ومنها توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد بحقيقة فيکون علة اذا موجودا الان علة الا والموجود موجود وقد سمعت ما يتعلق بذلک فتذکر قوله والموجود الخارج عن جميع الممکنات واجب لذاته لا خفاء في ان سياق الکلام يدل على ان جميع الممکنات هو جميع الممکنات التي في سلسلة واحدة ويشير الى ذلک قوله لا شک في ان موجودا ممکنا لها وبسطه ان الخارج منها لا يلزم ان يکون واجبا لذاته لجواز ان يکون ممکنا ولو نقل الکلام اليه لزم التسلسل او الدور فالکلام في مجموعها کالکلام في الاول وهکذا الا ان ينتقل الکلام الى مجموع الممکنات اما سلسلة واحدة او سلاسل متناهية او غير متناهية فعلية اما بغير الکل في دون او خارج عنه والاول باطل لما يعني ما ذکر بعض الثالث ولا شک ان موجودا خارجا عن جميع الممکنات هو هذا الوجه الذي اعتبرناه واجب لذاته لانحصار الموجود في الواجب والممکن بکل ما هو موجود خارج عما هو داخل في الاخر ولعل مقصود القوم ايضا ما ذکرناه وان کانت عباراتهم قاصرة عنه والا فالعمال والموجود الخارج عن جميع الممکنات واجب لذاته او يمکن ان يکون اولى ليتناول المرکب من الواجب والممکن ايضا وهو داخل في الخارج کما عرفت قوله وهو المطلوب يعني ثبوت الواجب على تقدير عدم استناده ممکنا ابتداء او بواسطة اليه يکون خلفا لانا على تقدير يعني المطلوب لا مطلوبا کما قيل ان لم يستند اليه کذلک لم يلزم وجود ممکن يتردد او التسلسل وعلى کلا التقديرين يلزم من عدم هذا الاستناد وجوده فيکون محالا لا فيبطل نقيض المطلوب فظهر حقيقة وجه بيان المحال کما ذکرتم لکن الخلف قد يکون بمعنى المطلوب لذلک يعني هذا اخلف ومع ذلک هو مطلوب ايضا وحاصل هذا الطريق حينئذ ان وجود ممکن ما اما صادر عن الواجب لذاته ابتداء او بواسطة او صادر عن ممکن آخر اما على سبيل الدور او على سبيل التسلسل وايا ما کان حصل المطلوب على التقدير الاول والثاني فظاهر واما على التقدير الثالث والرابع فلان المجموع المرکب الذي کل جزء منه ممکن انما هو موجود ممکن وکل موجود ممکن لا بد من علة موجودة وتلک العلة لا تکون المجموع الخ قوله ان المجموع يستند بالنظام لو سلم انه کذلک فلا ينافيه قوله وما لا يتناهى لا يجمع قوله فاثبات الواجب بما يستند بالنظام يکون مصادرة فان الاستلزام

بالنظام للواجب کون الاثبات المذکور مصادرة لان الاستناد الملکي لا يدل على الاستلزام اصلا فضلا عن الاستلزام الذهني على ان الاستلزام الذهني ايضا لا يستلزم کون الاثبات مصادرة وانما يکون مصادرة لو توقف علمه والاستلزام اعم منه انما قلنا ان اثباته بما يتوقف على العلم بالنظام يکون کذلک لان العلم بالنظام يتوقف على العلم بوجود الواجب وهو يتوقف على العلم بالسابق وهو الان المصادرة ونحو ذلک مما في کلام الخ ان اريد بالمجموع کل واحد لا خفاء في قبحها الترديد المجموع الحقيقي والکل الافرادي قوله بالملاحظة الهيئة الاجتماعية او الهيئة الاجتماعية وکذا الحال في النظير قوله وقد بينا ان الکل الخ وقد سمعت ما فيه فتذکر قوله والحصر اي تو منحصر قوله والاول ان کان الخ ليس منحصرا في هذين القسمين قوله ولا حاجة في ذلک الى اعتبار الهيئة لانه اذ لو اعتبر الهيئة لم يوجد يکون خارجا منه للتسلسل کما ينافي ان علتها ما ذا الحصل ما هو المقصود ولا حاجة الى اعتبار عدم الهيئة ولو فرد الکلام بان المراد الاحادة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية على وجه يکون جزءا من السلسلة لکان باطلا ولو جهتي مبنيا على قوله فيما سبق کما في الامداد وايضا ان التسبب المختص وسنة المدقق قد ذکره في حاشية الشرح المطالع في الرد على ترتيب الآثار في التعديق من التصديق لا يکون عنده قسما من العلم الواقع من الامور المعلومة بالکسب ان الاشياء المتعددة لا تعتبر او احد الامام اعتبر مع ما فيه وحدة آخر في حصول المرکب منها انتهى کلامه ولا خفاء في دلالته على ان الهيئة في کل مرکب لا بد ان يعتبر جزءا منه وهذا يخالف لما ذکره في سائر کتبه في تقرير هذا البرهان ونحوه وفي هو ما وقع في هذا المقام اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم المرکب تقدمها على نفسها لشيء هذا انما يتم اذا لم يعتبر بعد العلة التامة لکن او الکل فانه مصحح لا طلاق العلة عليها فهو مصحح لتقدمها على المعلول وهذا وان کان وافيا هنا في مقام السند لکنه کلام مشهور فيما بينهم والمقصود هو التنبيه على ما فيه وقيل ان اراد بهذا السؤال السابق على ان يکون المجموع المرکب من الممکنات مشتملا على المادة والصورة اذا المانع من تقدم العلة التامة على المعلول انما يتصور في هذه الصورة على ما هو مقتضى کلامهم والبين ان المجموع المذکور لا يشتمل على جزء صوري ما حقق جواب الاعتراض الثاني من ان الهيئة الاجتماعية لا يعتبر في ذلک المرکب وفيه ان فلک الکلام جار في کل علة تامة لمطلق المرکب کما لا يخفى وتصور ذلک في المادة المخصوصة وهي المرکب من المادة والصورة لا يجد نفعا وفيه ان المجموع الشيء على ذلک الشيء ما ذا اتحد مع غيرها کان هذا المجموع جزء الاول سواء کان تلک الاجزاء بعضها مادة وبعضها

صورة او لا **قوله** اذ لا خارج عنه فيه تامل لجواز ان يكون امر اخر سار له دخل في ذلك المجموع المركب من الموجودات الممكنة والواجب الذات والاولى ان يقال ان مجموع الواجب والممكن الذي كان الواجب جزءا تاما له كالعقل الاول مثلا على راي الحكماء لا احتياج له لكل من جزئيه وعلته التامة نفسه اذ هي لبساطته ضرورة احتياج الى الجزء الاخر ولا خارج عنه اذ لا علة للواجب او موجبة تامة بخلاف الاخر على ما هو المفروض فليس له خارج ذو دخل وكذا الحال في مجموع الامور الثابتة في نفس الامر سواء كان موجودة في الخارج او لا كالامور العدمية الواقعة في نفس الامر اذ لا خارج عن هذا المجموع **قوله** العلة ان مجموع امور الخ في هذا الكلام بحث مشهور ذكره بعضهم في مقام السند ثم اعلم ان هذا السند ليس كما ينبغي اذ دعوى لزوم تقدم الشيء على نفسه ممنوع حتى يكون تعالى انما يلزم وكل علة يجب ان يتقدم على معلولها لان العلة هي المعنى المصحح للفاء التي هي للتعقيب فلا بد من التكلم فيه او فيهما معا ولو كان متساويا وجوب تقدم العلة التامة على المعلول بما ذكره من كل جزء منها متقدم عليه يلزم ان يتقدم المعلول المركب ايضا على نفسه لان كل جزء منه متقدم عليه كما ذكره وهذا غلط ظاهر لا يخفى على من له ادنى تامل فتامل **قوله** انما يلزم لو كان علة تامة للكل الخ هذا وان وقع في مقام السند لتحديد اذ العلة التامة للكل الخ لا يمكن ان يكون علة لجزء منه لان هذا الجزء داخل في العلة التامة للكل وهي بعينها تتضمن العلة التامة للكل بتضمنه العلل الخ لانه اكبر منها وليس هو هذا وان كان عبارة قاصرة عنه ثم لا يخفى عليك ان المراد بالعلة لا يخفى العلة التامة والفاعل بل هنا احتمالات كثيرة لكن الاقرب من بينها هو الاحتمال المذكور فتامل **قوله** بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه ان حمل الاستناد على الاطلاق كما هو الظاهر يلزم ان يستحيل التخلف عنه وان حمل على الاستناد اليه بطريق التاثير فلا يستحيل ذلك لكن خلاف الظاهر وفي هذا الموضع بحث فاحفظه واعلم ان الفاعل المستقل في التاثير بالمعنى المذكور لا يلزم ان يكون لكل ممكن وانما يلزم ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب كما هو راي اهل السنة فلا يثبت ان له علة بالمعنى المذكور وسياتي تحقيق الكلام في هذا المقام **قوله** لا يقال يمكن ان يمنع الخ هذا السوال انما يظهر وروده لو لم يعتبر المجموع في قوله الذي يتوقف عليه جميع اجزائه ممكن وهو وجوه يحتمل هذا ما اشتهر فيما بينهم من ان الفاعل يجب ان يكون العلة التي يحتاج اليها المعلول وسمي بما ذكر فيعلم في هذا المقام فان الدليل المذكور لا يدل عليه لا يخفى عليك ان الدليل المذكور يدل عليه بادنى تغيير وذلك بان يقال الفاعل المستقل بالمعنى المذكور في المجموع الذي هو المركب من الواجب والممكن يجب ان يكون

فاعلا لكل واحد واحد من الاجزاء لكن فاعل الاستقلال في المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء اليه بل الى شيء في اصلا وقد افيد هذا ايضا بل على ان يقال قوله ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره وغير معلول له فهذا اخف من قبيل النقض على ذلك الدليل تامل فيه فتامل فيه **قوله** فصل وبهذا اي بالقول بان المراد الفاعل لا مطلقا بل الفاعل المستقل بالتاثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه تبين اي ظهر بطلان ما قيل انه يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاخير الى السلسلة المبتدأة من ما قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية علة للجميع وهو ما قبل المعلول الاخير معلول لما قبله بمرتبة واحدة وهكذا الى ما لا نهاية له وقوله لانه ما قبل المعلول الخ دليل لبيان بطلان ما قيل بالقول المذكور اولى بطلانه تقرير وفيه انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجودة للسلسلة بكونها مستقلة بالتاثير فيها حينئذ لا يستند تلك السلسلة الا اليه او الى ما صدر عنه ولا شك انه لا يمكن ان يكون صادرا عنه لانه يكون علة لنفسه قطعا وايضا يكون جميع السلاسل الغير المتناهية التي قبل ما قبل المعلول الاخير صادرة عنه لكون كل من تلك السلاسل صادرة عما بعدها والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيلزم ان يكون الشيء علة لنفسه بعد ذلك السلاسل وبحث ستطلع عليه **قوله** والاظهر في هذا الجواب الى هذا الاظهر اي توجيه معارضة في المقدمة القائلة بان فاعل المجموع بالاستقلال فاعل لكل جزء لكونها مبنية على ما مر الى اخره **قوله** لو فرضنا علة الشيء وكذا الكل لو فرضنا شيئين كل منهما معلول لعلة اخرى الخ **قوله** ان لا يكون فاعله خارجا من فاعل الكل فانه لا يتم ما ذكروه من انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجودة للسلسلة بكونها مستقلة بالتاثير فيها حينئذ لكان علة لنفسه قطعا وذلك لان ما قبل المعلول الاخير علة موجودة للسلسلة بكونها مستقلة بالتاثير فيها بمعنى ان فاعل كل جزء لا يكون خارجا عن ما قبل المعلول الاخير لانه بعينه يكون فاعلا للكل فحينئذ لا يلزم منه ان يكون فاعل ما قبل المعلول الاخير بل يجوز عنه ويجوز ان يكون غيره وهو ما قبله بمرتبة واحدة وهكذا ولا يلزم منه كون الشيء علة لنفسه اصلا والغرض لا يستند المعلول الا الى ما هو خارج عن فاعل الكل بالاستقلال كما هو مقتضى هذا الكلام اذ لو كان يستند الى ما خرج عنه اذا كان صادرا عنه كما في قياس بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه فبينهما تنافي نعم يقول ان الكلام السابق بظاهره كل على ان المعلول لا يستند الا الى الفاعل المستقل او الى ما خرج عنه وهو ما عبر به وهذا الكلام يدل على ان المعلول لا يستند الا اليه او الى جزئه فتامل فيه هذا واعلم ان الجواب الاول هو باختيار الشق الاول ومنع بطلان اللازم وهو التخلف عن الفاعل المستقل بالمعنى المذكور وان الجواب الثاني هو باختيار الشق الثاني ومنع لزوم تقدم الجزء الاول على وجوده **قوله** وبهذا اندفع الايراد الثاني ايضا بيانه ان مجموع العلل الثلاثة علة

مستلزماً لجميع المعلولات كما ذكرتم ولا يلزم ان يكون علة لشيء من تلك المعلولات بل لا بد ان لا يكون فاعل كل منها خارجاً عن مجموع العلل
الثلاثة المذكورة وهو يتحقق بما يلزم المحذور ح قوله فسلما اول انه بان يكون علة لهما لان تأثيره اكثر الى فر كلام في تحصيل كونه
الجاري في قوله ويمكن التمسك بهذا الدليل في [illegible] الى الشيء بذاتي صورة النفس وفي صورة الدور [illegible] ترجيح المساوي
وهو شيء [illegible] انفاد مع ترجيح المرجوح فتدبر انتهى كلامه ويمكن ان يقال ان الاستدلال بلزوم ترجيح المرجوح [illegible]
اللازم او الولا خافية الى ذكر النفس [illegible] بان لزوم الى المعدوم القائل بان فاعل الكل باستقلال فاعل للكل [illegible] كذلك يعني
ان علة علة لا يكون خارجاً عن فاعل الكل ثم اعلم ان ما ذكره من توقف الفاعل المستقل بالتأثير ان حمل على ظاهره وهو ان لا يستند
المعلول الا الى نفسه او الى ما صدر عنها [illegible] يتعلق بالتأثير فيها ولن يحمل على معنى اذا استند المعلول
الى امر خارج عنه اصلا او يستند الى خارج [illegible] كان كل ما قبل المعلول الاخير في الاستقلال الغير المتناهي [illegible] مستقلا
بالتأثير لصدق [illegible] الفاعل المستقل الغير المتناهية على معلول واحد
تأمل قوله ومما اعترض عليه الخ [illegible] المجموع بالمعنى المذكور [illegible] ان منع [illegible] كون العلة من المعلول
كما يجيء على تقدير كون المراد بالعلة [illegible] على تقدير كون المراد بها الفاعل المستقل بالتأثير بالمعنى المذكور فلا
يحيل الا شيء منها اثر نفعا وتلك العلة لا يمكن ان يكون عينها لا [illegible] ان المنع المذكور انما اورد على
تقدير كون المراد بها المعنى المذكور في الجواب الآتي [illegible] الطريق المذكور [illegible] تلك العلة الوحدة [illegible] المذكور
لما يكون بها العلة [illegible] وما ذكره [illegible] لان العلة للوحدة [illegible] اذا قرر الكلام [illegible] المذكور
ولا شك ان [illegible] التعدد والمغايرة لكان العلة التامة [illegible] لا فرق بين العلة التامة
والفاعل المستقل [illegible] في وجوب التعدد على المعلول [illegible] وما ذكره [illegible] قوله والاول هو المتنازع فيه الذي يمكن
ابطاله بالدليل لا [illegible] ان الكلام [illegible] في المسالك التي لا يتوقف على ابطال الدور والتسلسل [illegible] قلنا
ابطال [illegible] التسلسل [illegible] ولعل ذلك [illegible] ولن اردت
الاطلاع [illegible] ما ذكره المحقق الشريف [illegible] في بحث [illegible] المعلول من شرح المواقف [illegible] لا ذكر
ذكره [illegible] توضيح دليل ابطال التسلسل [illegible] قوله فانه باطل [illegible]
قوله لا يخفى على الناظر [illegible] قوله من الايراد الاول [illegible] ان يتكلم الا

ابائي قوله يكون فرد واجب التعدد كذا في بعض النسخ وفيه ان عدم وجوب التعدد بل وجوب عدم التعدد لا يدل على جواز كونها
عين المعلول [illegible] بان يجوز ان يكون عين المعلول بناء على ما ذكره كما لا يخفى على من تتبع كلامهم في مقام المنع والسند قوله
اذ لو جاز كون العلة التامة نفس الممكن لكن الى الممكن في وجوده هذا انما يتم بناء على ان كون العلة التامة نفس الممكن على ما جوزه
انما هو فيما اذا كان المعلول مركباً [illegible] لا في مطلق المعلول ولا في مطلق المركب بل انما هو في بعض المركبات [illegible] ان علة
وان كانت نفسه لكن لا يكفي في وجوده بل هو محتاج الى غيره في وجوده [illegible] احتياج كل ممكن الى مطلق العلة مما لا كلام فيه ولم يذكر
احد ولم ينافيه كون العلة التامة في بعض الصور المذكورة عين الممكن ومنه علم ضعف قوله ولو توجه ذلك [illegible] المنع المذكور
وهو منع [illegible] كون العلة التامة نفس معلولها [illegible] انعقاد الممكن [illegible] قوله وح يثبت [illegible] اثبات الصانع
بالامكان بهذا [illegible] بناء على ان افتقار كل ممكن موجود الى مطلق العلة سيما الفاعل ضروري ومتفق عليه ولا يكون
العلة التامة عين المعلول في بعض المواد ولذا افتقار وكون العلة هي الفاعل المستقل بالتأثير في دفع السؤال المذكور
وقيل عليه الاثبات المذكور لا يفيد المانع وفيه بحث لان الكلام على الذي قرر رد ذلك المنع [illegible] دليل [illegible]
قوله والا لكان [illegible] وما ذكره في بيانه [illegible] ذاته في وجوده [illegible] لما ذكرناه انفا قوله [illegible]
قد يقال [illegible] ان العلة التامة لكل حادث لا بد ان تكون حادثة كذلك لان قدم العلة التامة يستلزم قدم المعلول فيلزم في تحقق
كل حادث تحقق امور حادثة مترتبة غير متناهية [illegible] لو كانت موجودة في الخارج او لا [illegible] الكلام في ان التسلسل في [illegible] تلك
الامور [illegible] قوله لا يقال انما [illegible]
الخ هذا السؤال معارضة او منع لا يستلزم الدليل للمدعي قوله لانا نقول الواجب [illegible] التعين هو ما يجب له الوجود
بالنظر الى ذاته [illegible] ان يكون [illegible] بالنظر الى ذاته ان لا يكون لغيره مدخل في وجوب وجوده
ولا [illegible] في وجوده الى غيره [illegible]
[illegible] لا يلزم كون الممكن [illegible] الواجب [illegible] فيكون كل من الواجب
والممتنع [illegible] ذكرناه قوله لانا نقول [illegible] في الواجب [illegible] بعض التعينات التي [illegible] انت خبير بما فيه مما
ذكرناه انفا [illegible] ان العلة التامة للشيء لا يجوز ان يكون [illegible] ان الممكن [illegible] هو ما لا
يقتضي ذاته الوجود والعدم [illegible] فكان [illegible] لذاته يقتضي لوجوده [illegible] اذ العلة التامة يقتضي وجود

المعلول وفيه ان هذا انما يتم على تقدير كونها عينه وانه بمعنى اقتضاء ذات الشيء وجوده اقتضاءً تاماً انه لا يفتقر في وجوده الى الاستناد
الى ذاته ولا شك ان المركب يحتاج الى كل من اجزائه ولا يستغني شيء منها اليه بل هو يستند الى كل منها فلا يلزم من كون العلة فيه
التامة للممكن عينه ان لا يكون الممكن ممكنا وان يكون واجبا لذاته ولذا اورد ببساطة قوله وهو العلة التامة البسيط
ان العلة التامة التي هي عين العلة الفاعلية لا يلزم ان يكون بسيطا لجواز كون تلك العلة الفاعلية مركبة نعم العلة التامة
البسيطة لا بد ان يكون فاعلية كما قالوا قوله وذلك حيث لا يتصور مانع عن المعلول لما كان كون ارتفاع الموانع من اجزاء
من جميع العلل التامة محل توهم وتردد دفعه بخلاف سائر العلل الناقصة مثل المادية والصورية وغير ذلك كما يستظهر الى ما ياتي
دفعه ولم يتعرض ولم يتعرض لغيرها وفيه لان ارتفاع المانع وعدمه مطلقا يتحقق في جميع العلل ولو حمل ان بعض
والاشياء اذا كان من شانه ان يمنع المعلول وينافيه فارتفاعه وعدمه معتبر في العلل ولو لم يكن كذلك لم يكن ارتفاعه
معتبر ايضا كان تحقيقه محل تامل لانه معلوم استناده وبالجملة ان الكلام معه معلوم الاستناد على التقدير الاول ومشكوك
فيه على التقدير الثاني ولعل قوله كما قالوا اشارة الى ما ذكرناه قوله ضرورة ان احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري
فيه ان الممكن على ما ذكروه هو ما لا يقتضي ذاته الوجود والعدم اقتضاء تاما ويجوز ان يقتضي ذاته مع شرط غير او وجود
غير مستند الى ذاته الوجود وكذا يجوز ان يقتضي ذاته الوجود اقتضاء غير تام ويكون هذا الاقتضاء مع انضمام امر آخر تاما
او يكون هذا الاقتضاء لافادة الرجحان كافيا في وجوده وقد سبقت منا الاشارة الى ذلك وعلى جميع هذه التقادير
لا فاعل لوجود المعلول ولا بد لنفي هذه الاحتمالات من دليل ولعله يحتاج نفيها في هذا المقام قوله بخلاف ما سواها من العلل
فانها في الاكثر لان المعلول لو كان بسيطا والفاعل موجبا لا يجب له غير العلة الفاعلية ولو كان مركبا والفاعل موجبا
يجب له [illegible] لا له الغاية ولو كان المعلول بسيطا والفاعل مختارا لا يجب له المادة والصورة ولو كان مركبا والفاعل مختارا لا بد له من
المادة والصورة والغاية جميعا انتهى كلامه اقتصر من العلل على الاربع المشهورة ولم يذكر المعد والمعين والالة والشرط وغيرها
لانها راجعة الى تلك العلل الاربع كما بين في موضعه قوله وهو مما لا يتوقف عليه الكلام قوله ولو لم يتم ذلك لانهدم البرهان
من اصله هذا لا يتم الا في هذا المقام ومع ذلك ليس بتحقيق بل انما يتم الزاما لمن يعتقد كون هذا الدليل تاما واما من لم
يعتقده فلا قوله على ان الذكي لو ترك العناد ولاحظ بطريق العقل وجد الامر كذلك [illegible] الاوهام الى قبوله في البديهية
لكنه بعد التامل محل اشكال قد اشرنا اليه وسيجيء تفصيل الكلام فيه ان شاء الله تعالى قوله نقول اجيب عنه بان جميع الاجزاء الخ

انضمام

ولو كان

هذا الجواب توجيه مغالطة منشاها عدم الفرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي كما يعلم من كلام المص ومع ذلك كلام على السند لان
السوال المذكور مناقضة وما ذكره سند لها ولو حمل على السند الا انه لا يمكن ان يكون الجواب توجيه منع السند فيكون قوله وان ثبت
غير لازم كلاما على السند بسبيل المنع وانه غير موجه قوله لها اعتباران اعتبار انها مورد ان الخ فيه ان العلة الصورية لا توجد في الخارج
الا عارضة للعلة المادية ومرتبطة بها فكيف يتحقق مجموعهما معا في الخارج متقدما على المعلول مرتبتين وليس تحققهما في الخارج الا على
النحو المعنى الارتباطي الذي يتحقق في الخارج وايضا ان السوال المذكور هذا الطريق منع تقدم العلة التامة مناقضة
لا نقض اجمالي ولا معارضة كما ذكرناه وما ذكره سند لا دليل وما ذكره كلام على السند ولا يجدي نفعا الا اذا كان السند مساويا للمنع
وكان الكلام عليه ابطالا له وكلامه محل بحث فليس كلامه في هذا المقام كما ينبغي تامل قوله فان قلت لا نسلم ان المعتبر قد يتوهم ان الغرض
كلام على السند ويمكن تقريره بوجه يكون اثباتا للمقدمة الممنوعة اما باختيار الشق الاول وهو المعتبر مما منه دون المعلول والاجزاء
قوله ومن الثاني يكون مجموعه باقي الاعتبار اخذ قدم لا بد له من بيان قوله لعل الارتباط المذكور شرط العلية جميع الاجزاء للمعلول
هذا امر مكون مما لا يتبادر اليه الطبع السليم فان ما اشتهر فيما بينهم ان مجموع اجزاء الشيء عينه وقد اخذت هذه المقدمة في نور الدليل
المذكور ثم يرد المناقشة التي ذكرناها فيما سبق وما في الحاشية هذا الشرط من قبيل قولهم الماهية بشرط شيء [illegible]
كما يصح [illegible] ان يجمع الاعتبارين [illegible] او الاعتبار [illegible] او ليس المراد بالشرط هنا الموقوف عليه الى اخر [illegible]
يعني [illegible] مستند الى [illegible] انتهى كلامه فيه بحث لا يصلح التوجيه الامثل لان الشرط في مقابلة الجزء [illegible] هذا المعنى
فتدبر قوله فليس قلت هذا انما يتمشى في المركب [illegible] الكلام [illegible] السند [illegible] قوله نعم جميع الاجزاء انما يكون جزء العلة
التامة لها ان جميع الاجزاء الذي هو عين المركب الذي ليس له جزء صوري موجود في العلة التامة فيكون متقدما عليها [illegible] لكانت
العلة التامة [illegible] متقدمة عليه [illegible] كما ذكروه ولا يتمشى في الجواب الذي ذكره هنا وفيه [illegible] السائل
والقول بان جميع الاجزاء في هذا المركب الذي ليس له جزء صوري ليس جزءا من العلة التامة [illegible] بلا دليل بل لا وجه له
وهذا مما يتعجب منه لانه لا خفاء في ان جميع اجزاء المركب مطلقا جزء من العلة التامة له لانها مجموع ما يتوقف عليه الشيء فهي
عبارة عن مجموع اجزاء المركب والامور الخارجة التي يتوقف عليها المركب ولما كان لجميع اجزائه المادية والصورية الا اعتباران
المذكوران التي النقض بهذه ما ذكروه بالجواب الذي ذكره هنا ولما لم يكن هذان الاعتباران في المركب الذي ليس له
جزء صوري لم يتمش ذلك فيه وتسليم كون جميع الاجزاء في المركب الذي له جزء صوري مما لا وجه له اذ لا فرق بينهما في ذلك الامر

ما سبق

حتى يكون

بهذا وقد يقال انهم يقولون ان الاعداد كلها مركبة من الوحدات الفرد ان لم يكن بعضها من بعض مثلا الثلثة ليست مركبة من
اثنين وواحد بل من ثلث وحدات وكذلك الاربعة وما بعدها من المراتب فعلى هذا يمكن ان يقال ان العلة التامة للعشرة مركبة من العلل
الناقصة وليس مجموع الاجزاء الذي هو عين المركب اى العلة التامة اصلا سواء كان مركبا من العلل المادية والصورية او لا
ثم ان هذا الجواب انما يتم على تقدير تسليم انما يجري فيما ذكره الا لا يلزم تحقق العلة التامة لامتناع التسلسل في
هذا المقام يظهر ذلك المرام وانما الثاني فهو ان جميع الموجودات اى الواجب والممكن بحيث لا يكون الاحاد مجموع المركب من
الواجب لذاته ومعلولاته الاول جاز يحكى انه وعلته التامة نفس الاحاد في المجموع المركب من امور منها واجب لذاته فانه
تحكم صرف وعلته التامة نفس الاحاد في مجموع الامور الواقعة في نفس الامر سواء كان واحد سواء كانت موجودة في اى بعد او لا
والسلم ان هذه الوجوه كلها دالة على كون العلة التامة مغايرة للمعلول اولا وبالذات وفي تقدمها عليه ثانيا ولا وجه لتخصيصها
بتعدد مسائلة هذا ومما يترتب ان الفاعل المختار لا يلزم ان يكون خارجا عنه مع انهم مترددون في اشتمال العلة التامة على المعلول وان
الفاعل المستقل لا يلزم ان يكون كذلك بالنسبة الى جميع الاجزاء بل بالنسبة الى شىء منها بل نقول يحتمل ان القول بان الفاعل ضرورى
في كل معلول وكذا يحتمل كل من وجوه مغايرة للمعلول وتقدمه عليه كما في العلة التامة وبالجملة يحتمل تلك الوجوه المذكورة
من القواعد المشهورة فيما بينهم ولا يكتفى على النظر بتفصيلها اللهم الا ان يقال ان تلك القواعد مخصوصة بالممكنات الفردية فتدبر
ووجه التعرض بهذا ان المجموع بهذا المعنى لها بحث لان المجموع بالمعنى المذكور اى الكل المجموعى المغاير لكل فرد فرد فان حكم الزائد
قد يخالف حكم الاجزاء كما ذكره فلما ان كل واحد واحد يستدعى علة كذلك المجموع الذى هو المركب من تلك الاحاد يستدعى علة ما في الباب
ان يكون للاول واحدة وللثانى متعددة ولا يصح ان يقال ان علة المجموع علل الاحاد لان الاحاد كلها اجزاء داخلة في المجموع
المركب منها وليست خارجة عن علته ان من بل داخلة فيها وليست كذلك بالنسبة الى علتها والقول بان المعلول الاخير يحتمل
داخلا في العلة التامة كما ان يلزم ليس على في مثل الاحاد يستلزم لها جاء تحقيقه وهذا من قبيل اشتباه الكل المجموعى بالكل
الافرادى فتدبر الكلام في الاشياء التى منها ما في هذا الباب فلا يجرى هذا في مثل الاحاد فما ذكرنا من الاعتبار الى
ليس هذا الكلام بظاهره ولا في ما ذكروه من ان جميع الموجودات اى الواجب والممكن بحيث وبالجملة كل مغايرة العلة التامة للمعلول وتقدمها
عليه في جميع المواد في غاية الخفاء والاشكال ومع ذلك القول بعلية العلة التامة محل كلام اذ لا وجه لعلية الشىء لنفسه ولما كان منشؤ ما ذكرنا
كما ذكرنا الى فتدبر كما يظهر لك حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال وما ذكره المصنف في هذا المقام مما لا نفع له في تحقيق المرام فانه يشتمل

بالنقض

كل مع

بالنقض والاختلال ولهذا اورد الاشكال وقال في حاشيته هذا المقام ان خير ما لو تم ذلك لم يتم اصل البرهان اذ يجوز ان يكون المعلول
الاخير خارجا من مجموع السلسلة ويكون كل فرد من السلسلة معلول الفرد السابق عليه وجميع الاحاد ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية كما سنذكره ونشير الى
ان النظر المذكور لان سنى اذ كان المراد بالفاعل المستقل فهو كلام تأمل في وهم الوهم انما ينشأ من الحظ واهمال ان الكل المركب من الصورة
قد يتحقق النوع كما ذكرناه ليس المنشأ ذكره ولا مدخل للمركب في العلة بل مطلق المركب ان يكون من الواجب والممكن تفصيل الكلام فيه ووجه النظر
لان المجموع انه اندرج فيما ذكرناه ولا وجه لايراد امثال ذلك الكلام ورد بما واذ قد عرفت الشبهة لها ان تغيير ما زعمنا في قال في الحاشية ايراد انه
الحق الشبهة في مادة الممكنات الصرفة اذ هذا لا يتم الوضوح ولا يعرف بها الشبهة في مجموع الواجب والممكن كما اذ يتضمن السؤال الى العلة المستقلة الا ان يقوم
جزء من المعلول في الممكنات الصرفة ولا يعرف كونها في المركب من الواجب والممكن انتهى كلامه فان فيه ان مغايرة العلة التامة للمعلول لا نسلم في مجموع الواجب والممكن كلا
ان تقدمها عليه كذلك والقول بان الشبهة الحقت في مادة الممكنات الصرفة محل تأمل والا ظهر ما ذكر بتوجيه ما ذكرناه مما نفتل ونظهر منه حال قوله كانه
في مورد العقول ليسا في العلة المستقلة بهذا التفصيل يكون الفاعل وتوقف العلة المستقلة مبالغة في تمام الناقص فيما يتوجه الاعتراض على الاولى وما بعدها من بيانه بعد ما علم هذا
الا ان سؤال لزم تقدم الكل المركب فنقول ان في البطلان بعد ذكرناه فيما سبق على ان الكلام فيما لا يكون المعلول مستندا الى او الى الذات
مستندا الى اجزائه اعلم انهم قالوا في الجواب عن الاول بان المراد بالفاعل المستقل بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه او ما صدر عنه وما لو في الجواب
عن الثانى بان الفاعل المستقل للمجموع ما لا يكون الكل مستقلا فيه كذلك ان يكون امرا خارجا عنه فاذا كان كذلك يكون
فاعلا للكل ولعل المعلول المستقل منهما ذكره وهو ان يكون المعلول مستندا الى اجزاء او الى ما يستند اليه اجزاؤه فيكون الاحاد المستندة الى نفس العلة الكل
سواء كان الاستناد الى غيره بواسطة او بغير واسطة ان هذا الظاهر لزوم قوله وان كان المراد بالكلى العلة المذكورة اى اشتمالا على الاجزاء فيكون الاحاد المستندة
الى اجزائه اى اجزاء العلة بهذا النوع محل تأمل لان اللازم ما ينبغى ان يكون اجزاؤها اعلى لان الاحاد المستندة الى اجزائها على نقول كل ان يستند
بواسطة او لا فهو ينتهى الى اجزائها الشاهد بين هذه وعلى انما يتوقف الاجزاء او كثرتها لا علة على اجزائه وكذا الحال في ذلك المستندة
اجزائه لان ذلك الى الكثير او اى علة لان المعلول المستند الى الكثير فلا يتم ما ذكره في الشاهد على انه يحتمل ان يكون اجابه
ولا يخفى عليك ان الغرض مما ذكرناه هو التنبيه على ضعف ما ذكره في تحقيق سند المنع فلا يرد فيه كلام سند المنع لو كان نقضا فتأمل
ولكن ان الفاعل المستقل بالمعنى الذى ذكره وهو ما لا يكون احاده مستندة الى او الى ما يستند اليه او الى اجزائه صادق على كل من المجموع الذى هو
ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية من المجموع الذى يكون من ترتبه واحدة غير متناهية ويكون الاخر داخلا في المجموع الذى يدخل فيه المعلول الاخير المستند
الى الكل من تلك السلاسل الغير المتناهية او الى ما يستند اليه او الى اجزائه والقول بان كل جزء من علته اولى انما هو نفعا اذا قيل

تأمل

تنبيه

ان كان العلة الجامعة لا علة، واما اذا قيل علة كل من تلك الامور علة واحدة الى آخره فكل من الاجزاء علة على الآخر من وجه والكلام [illegible] يلزم توارد
العلل المستقلة على معلول واحد شخصي منفصل، اقول في العلية والتاثير ما يستند الى الاجزاء بل نقول ان ما يستند المعلول الى الاجزاء
لسلسلة [illegible] تلك الحيثية وان كانت اجزاؤه كذلك. قلت مفهوم التاثير الاستقلالي متحقق فيهما الا ان كان تعبير للكلام المذكور [illegible]
الا فلا تنافي انه ملحوظ ما ذكره من ان كل منها حيثية دون الآخر بل يمكن ان يقال يكفي اختيار الشق ان يكون ما فوق المعلول الاخير
سائر النهاية علة للجميع وهو معلول لما قبله مرتبة الى غير النهاية وهكذا [illegible] قلنا لا يصح اذا قيل علة كل من تلك الآحاد
على الاستقلال وذلك لان مفهوم التاثير الاستقلالي متحقق فيما كل [illegible] ان تحققها فيها على السوية الى غير ما ذكرنا وقد [illegible]
الرسالة آنفا، فان قلت فيلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد [illegible] ما ذكره من ان مفهوم العلية الاستقلالية
[illegible]

ان الفاعل المؤثر في وان قيد بالقيد في الوجه المذكور فلكون بعين هذا الذي وذلك هي مما نعدم كلامه بالمرة والف العلل الفاعلية المستجمعة لجميع
ما يتوقف عليه المعلول مما يحتاج اليه المعلول كما ذكره قدس سره اولا ولا شك ان كون الشيء علة تامة بهذا المعنى بين البطلان والعلة التامة لو كانت
بهذا المعنى لكانت [illegible] البتة والقول بانه [illegible] سلسلة او اخر والاحتمال [illegible] كون [illegible] ان الشيء الى [illegible] الاول
قدس سره بعد العلة التامة من المعلول كذلك يمتنع كونها علة بالمعنى المتعارف ولو صح منه التصريح عليها بهذا المعنى [illegible] بيان البطلان
منه قدس سره وقد يمكن تصحيحا ما ذكرناه فيما سبق ثم ان اطلاق العلة التامة عليها كلام قدس سره في [illegible] كما اطلقها العلة [illegible]
عليه ان العلة الفاعلية المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول في الوجه المذكور وان لم يكن علة تامة حقيقية لكن يجوز ان يتوقف المعلول على ما هو
خارج عنها لان العلة التامة لو اخذت حقيقة بحسب ان العلة الفاعلية المذكورة ليست كذلك ان اخذت ولو بجزء الحادثة عن العلة التامة
المذكورة فلان ان المعلول لا يتوقف على ما هو خارج عنها ويمكن دفعه بان يقال المراد انا اذا نسبنا الجملة الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون الجملة
الاولى اعني خارج الجملة الثانية سواء كان في تلك الامور الى آخر الجملة الثانية معتبرا في العلل الفاعلية او في الامور المعتبرة معها اولا يكون
وعلى الثاني وسواء لا يكون في الجملة الاولى لا في العلل الفاعلية ولا في الامور المعتبرة معها او خارج عن الجملة الثانية اما ان يكون الجملة
الاولى الى العلل الفاعلية والامور المعتبرة معها تمام الجملة الثانية فيلزم كون الشيء علة لنفسه وهو مقتضى الاستحالة او بعضها فيكون
بعض من الجملة الثانية وهو العلل الفاعلية والامور المعتبرة معها علة لجميعها وهو ايضا محال لان العلة الفاعلية على الوجه الذي ذكرها
مما لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها اي عن العلة الفاعلية والامور المعتبرة معها والجملة موقوفة البتة على الخارج من ذلك
البعض وهو البعض الآخر وعلى هذا اندفع المنع الذي ذكرناه وذلك لان العلة الفاعلية لما كانت ماخوذة مع جميع ما يتوقف عليه
المعلول سواء كان شرطا للتأثير او لا امتنع ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عن العلة الفاعلية اي جميع ما يتوقف عليه المعلول
كما لا يخفى وبذلك اندفع ايضا ما اورده [illegible] لكن [illegible] او آخر وهو انه لا مانع ان يمتنع احتياج كل ممكن موجود الى علة فاعلية
موجودة مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا للتأثير او لا لان المعلول المركب من العلة المادية والصورية
لا يتوقف على تلك العلة الفاعلية لان بعض ما يتوقف عليه هو العلة المادية والصورية ومجموعهما عين المعلول فاذا اخذ مع
العلة الفاعلية لا يحتاج المعلول اليها والا يلزم احتياج المعلول الى نفسه وتقريره بهذه العبارة هو ما قيل ان مجموع العلة
التامة نفسها على المعلول فلا نفع في العدول عنها اليها [illegible] قلت العلة التامة لا تقدم لها على المعلول لانه
قد سمعت ما يتعلق به وايضا ما قرره قدس سره في غير هذا الكتاب ليس في العلة التامة ما المعنى المراد هنا كما ورد تعلم حاله قوله والعجب

انه او بهذا المنع الذي [قوله] اقول قد عدم الكلام الذي قد وقف ما فيه فلذلك [قوله] فان الكرية ان يثبت لا يعقل هذا لابد على الاعادة من ان هذا العجب
عام كما لا يخفى على الفطن [قوله] واما ما نورد الى النواهي الى [illegible] ان في سلسلة معلول الآخر الى ان ينتهي الى المعلول الاخير مثلا
يكون ما يتوقف عليه بتمامه [قوله] اقول هذا الاعتراض الى ما فيه الاخير مثل ما [قوله] ولا يلزم منه عدم دخول العلة التامة فيه قبل ان يكون الى ان كان
بعينه الآخر ان اعلى العلة الفاعلية فيكون السلسلة التامة بجملة الثانية بما ليس في تلك الجملة مع ان ما يتبع تجيئا وهذا كالشيء الاول الذي ذكر فيه انه يخشى
لزوم تقدم الشيء على نفسه لم يتبين ان لم يلزم ذلك بناء على منع تقدم العلة التامة مفروض التقدم مرتبة واحدة مما لا يقبل المنع كما لا يخفى [illegible] مرة
ان الفاعل المؤثر في الموجود واجزائه يكون موجودة قد سمعت ما فيه فتذكر وذلك الامر الزائد الموجود الخارج عن جميع الممكنات لا يكون ممكنا قد ذكرنا
فيما سبق ما يمكن نفعا هنا فلا تغفل [قوله] ويمكن ان يجب العدد ان يزيد في جملة الممكنات الى العلل الفاعلية يعني انهما يحدد والاعتبار الشرائط
كما يتذكره المصنف هذا اشارة منه قدس سره الى تحرير البرهان بوجه آخر وبيان ذلك اذا اعتبرنا العلل الفاعلية انهما بلا شرائط جملة واحدة
اخذنا الممكنات جميعا او بينا الجملة الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى امر خارج عن الجملة الثانية او لا الخ وعلى الثاني
الاول يلزم ان ينحصر فيما يكون الامر الزائد معتبرا في العلل الفاعلية انهما مع ما يكون الامر الزائد معتبرا في الامور المعتبرة معها في الشق الثاني فهذا
احصر من التقرير الاول ولا تفاوت بينهما في اكثر الامور في الابحاث ونحوها كما يظهر بالتأمل الصادق [قوله] اقول لا يتأتى ابطال الثاني بما
بقي من الوجهين الجزئي الاكثر من التفاوت بين الطلب الذي ههنا بالوجهين وبين ابطال ما ذكر بانهما دودان بناه بانها [illegible] عليها لا يتأتى
ما ذكره في الوجه الثاني بعينه ها هنا سبق بيان [قوله] ومعروف انه ان التأمل الصحيح يحكم بان الاعادة الخ بهذا الاسناد آخر يكون المنع متوجها اولى
بان يكون عليه ولا وجه ذكره هنا لانه كما مع ان بيان السماء ان [قوله] ولكن ان يوجه كلامه قدس سره بانه يندفع عنه هذا الكلام بوجه لمعنى فتح
المنقول عن خط المصنف رحمه الله تعالى لا يخفى انه وان كان ظاهر من العبارة لكنه يلائم ذلك بحسب المعنى [قوله] فيتحقق ان اي تقرر [قوله]
فهو لكنه هذا حاصل ما سبق وخلاصة [قوله] فكونها عين المعلول باطل بطلانه في العلة التامة بحيث تقرر تقريره تعم تفصيله في الكتب الاخر اذ
حين لو كانت العلة التامة عين المعلول لكان الفاعل مستقلا في المعلول والكلام تقدير مبدع من ذلك وقد علمت انه ان انتسابه الى العلة التامة
عين المعلول انما هو في الملكات العرضية انتهى كلامه قدس سره بعد ما ذكر فيما سبق وما لم يكن المعلول الآخر علة لشيء من الآحاد فلا يدخل
في وجود مجموع علتهما لا اشك ان ارتكاب احتياج المجموع المعلول الآخر هو انكار احتياج الكل الى جزئه وانه مكابرة وعدم علية المعلول الآخر
لشيء من الآحاد لا يستلزم عدم دخوله في علية المجموع كيف ولو تم لدل على ان العلة الصورية ليست بداخلة في العلة التامة الكاينة
لمعلولها وهو قوله وفيه النظر من الاشارة السابق ان الجملة الميه وهو ان المجموع بهذا المعنى موجود لان انتهاء الكل انما يكون باستناد بعض الآحاد وهو ما هو بالمجموع به لكل واحد

بلغ صح

مناصح

ملاك

يكون

[illegible] الى الوحدة والكثرة [illegible] من التنجيح [illegible]

وكل واحد داخل فيكون في هذه السلسلة التامة النظر مخصوص لكن هذا اشارة كما يعني فافهم وقرره بعضهم ان هذا الوجه للمحقق الطوسي رحمه الله كما سيذكره المص
والا فلان يكون طريقا ثانيا غير الطريق السابق وهو ان المؤثر التام في كل مجموع هو جميع اجزائه فانه ان كان
بين الكل الافرادي والكل المجموعي فنقول ان اريد بالكل الافرادي فيلزم ان يكون كل واحد من الاجزاء مؤثرا تاما في
المجموع وان اريد بمعنى الكل المجموعي فيلزم ان يكون الشيء علة لنفسه والمؤثر هو الفاعل والموجد في اكثر المركبات فلا والا
عدم العلة التامة من العلل التي هي من المعلول ومنعه ان يجوز ان المؤثر التام هو ما يتقدم على المعلول بالذات ويمتنع انفكاكه عنه وجودا
عن ما يرى ينبغي لانه لا يكفي في المؤثر التام ما ذكره بل لا بد معه من التاثير والايجاد لانه لا خفاء في ان بعض المركبات يحتاج الى الجاعل
كمجموع العقول العشرة مثلا ما لعوان مجموع اجزائه تامة له التركيب وكذا الحكم الكلي بان المؤثر التام في كل مجموع هو علة تامة له محل بحث
هذا الكلام من الامور الغريبة الواقعة من المحقق الطوسي وكيف خفي عليه حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال ولا وجه لجعل امثال هذه المطالب
العالية مبنية على امثال هذه المقدمات الواهية اذا تقرر ذلك فنقول السلسلة الموجودة الغير المتناهية منتهية الى علة لكونها
ممكنة من حيث المجموع الخامس ان نردد في علة السلسلة الموجودة الغير المتناهية بمعنى اجزائها باسرها بانها اما نفسها او بعض اجزائها
او خارج عنها ولم يردد في علة السلسلة المذكورة بانها اما نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها ولعل ذلك بناء على ان علة السلسلة المذكورة
هي اجزائها باسرها لانه من اصل الامور المذكورة وانفهان اجزائها باسرها الف مجموع فعلتها هي جميع اجزائها لما قرره من ان العلة
التامة للكل المجموعي هو جميع الاجزاء فالاولى ان يردد في علة السلسلة المذكورة ثم ان يقول علتها اي علة هذه السلسلة الغير المتناهية
ان منتهية الى علة تامة من حيث المجموع كان العلة التامة للسلسلة المذكورة منتهية اليها سندرك بتقرير الدليل المذكور مع كون
الترديد المذكور في علة السلسلة المذكورة باطل ويمكن ان يقال ان هذا الدليل منقوض بمجموع العقول العشرة مثلا لان هذه السلسلة منتهية
الى علة تامة لكونها ممكنة من حيث المجموع ومن حيث الاجزاء جميعا وعلتها التامة اجزائها باسرها بما تقدم من معنى المؤثر التام
[illegible] من حيث المجموع اي من حيث الاجزاء جميعا وعلتها اما نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها والاول محال لاستلزامه
تقدم الشيء على نفسه وكذا الثاني لما تقرر من ان العلة التامة للكل المجموعي هو جميع الاجزاء وقد علم ان ما ذكره ابطال الشق الثالث
يدل على بطلان الشق الثاني ايضا ويلزم من فساد الاقسام كلها امتناع وجود السلسلة المذكورة لاستلزامها الخلف وهو وجوب استنادها الى علة
مع استحالة الاستناد اليها ولهذا انه منقوض بمجموع الامور الموجودة في نفس الامر واجبة كانت او ممكنة لما تقرر ما ذكرناه آنفا ومنه يعلم
ان اثبات كون السلسلة الموجودة الغير المتناهية منتهية الى علة تامة لا يحتاج الى كونها ممكنة من حيث الاجزاء بل يكفي فيه كونها ممكنة من حيث المجموع

والجزء الاخير لا يمتنع التخلف عنه بالنظر الى ذاته الا انه بيان ان الاجزاء باسرها لا يمتنع التخلف عنها بالنظر الى ذاتها بل لاشتمالها على كل
واحد واحد منها واستلزامها له بل نقول لاستلزامها لسائر العلل التي لها دخل في المعلول اصلا تدبر ومن الناس من قال ان كل جزء من الاجزاء
متصف بالتاثير بشيء من هذه الوجوه الثلثة كلها لعدم الفرق بين الكل المجموعي والافرادي وانه يلزم ان المركب من الواجبات الغير متناهية
يقتضي ما ذكره هو جميع اجزائه وهو الماهية اذ لا خارج عنه والكل فلا فرق في الدليل فهذا الدليل يتحقق ايضا وهي
المجموع ان كل ما هو مغاير للشيء فهو اما داخل فيه او خارج عنه فيلزم ان يكون الاجزاء باسرها داخلة في السلسلة المذكورة او خارجة عنها وكل منهما
محال لان اي تابع بالاثر لم يكن شيء من الآحاد معلولا لغيره فتامل ومع ذلك ليس هو الدليل المذكور فيكون ملخصه لعل ما ذكر
الى تدبر فاما المحقق الدليلين المذكورين بل بالدلائل الثلثة كما ذكره لكن الدليل الثاني لا يكون نفعا لكونه مخلا في ما فيه ثم
ان المراد الكامل لما كان منفعا في السند كما ذكره كان جواب المحقق الطوسي ابطالا للسند وانما يجدي نفعا اذا كان مساويا وذلك ليس
كذلك ولا دخل في هذا الوجه الا في هذه المقدمة هذا الحصر وما ذكره في بيانه لا يدل عليه الى موجد مستقل في الايجاد
لا يستند وجوده الى غيره فكلام سيطلع عليه اذا تعلم ما لم يجب وجود المعلول عنها لم يوجد من الايجاد في الوجود بهذه المقدمة
نظرية بحثت في موضعها وفيه كلام طويل الذيل فصل في ذلك الموضع وسنذكر المص الطريق الثاني كما يشير الى ذلك ويلزم منه
عدم الاحتياج الى اخذ امتناع العدم من اجل العلة الا من وجوب الوجود عنها بل كلما وجب الوجود فيها هو المقصود في هذا المقام
لان عدم شيء منها اي من المجموع وكل ما دخل فيه ليس ممتنعا بالنظر الى ذاته لان كل ما هو جزؤه ممكن بالذات فلا يكون نفسه ولا جزؤه
نعم اقرب من الطريق الاول لانه اقرب مما نقل عن العلامة الشريف المحقق الطوسي قدس سرهما فلا وجه لجعله تمامها على حدة
بل منها كما ذكرناه اليه ولو تم ذلك اي احتياج المجموع الى موجد مستقل بالمعنى المذكور لكفى في اثبات المط وهو وجود الواجب
لانه اي المستقل لا بد من ان يكون له في الخارج وجود المعلول اي فيلزم من كونه لا يحتاج المعلول الا الى ما يتعين اليه عنها فيكون وجوب وجود المعلول
بها او بما يصدر عنها وهو معنى الموجد المستقل بالمعنى المذكور وهذا لا يكون الا واجب الوجود وممتنع العدم لكن هذا اي
عدم لك في الفرض المذكور وهو فرض انحصار الموجود في الممكن اذ لا شيء يجب وجوده او يمتنع عدمه على هذا الفرض المذكور
ولا شك ان وجوب الوجود وامتناع العدم متلازمان لما تقرر من انهما ذاتيان بالمعنى المضاف اليه كانا متلازمين واذا انحصر كانا
متقابلين وانما اخذهما المص في تقريره اشارة الى انه يمكن تقرير البرهان بكل منهما ولا تفاوت بينهما بكثير تامل ثم العجب
ممن ضمهما الى يعني ان الاولى في الاستدلال بالمقدمة الثانية بانه لا يمتنع عدمه بالنظر الى ذاته ذاتيا الوجود لذاته ضرورة او الحكم بانها ضرورية

الطريق الثالث

من بان يستحيل تساوي [illegible] كون العلة [illegible] المكان سواء كان [illegible] او لا فعن المعلول لان المعلول ممتنع بعدمها بالنظر الى علته التامة فاذا كانت العلة ممتنعة
من المعلول كان المعلول ممتنع العدم بالنظر الى ذاته فيكون واجب الوجود بناء على المقدمة المذكورة [illegible] وقد عرفت ما يدلك [illegible] على هذا المقام
فتذكر والمخفي ان [illegible] ليس [illegible] الحق السؤال الاول ان [illegible] ان في كون [illegible] الا [illegible] فتدبر [illegible] في ابطال
شق الوجوب الاول [illegible] ابطال الوجوب [illegible] فانهما متغايران [illegible] التغاير فهو لا يدل على الاحالة [illegible]
[illegible] من حيث المعنى [illegible] هذا الكلام [illegible] كما لا يخفى على المتأمل [illegible]
على القول المذكور [illegible] فالكل [illegible] صحيح والكلام [illegible] الموضعي [illegible] من هذا الكلام
انه [illegible] بوجهين احدهما ان [illegible] صحيح [illegible] ان الكلام [illegible] الموضعي [illegible] الا ان [illegible]
قوله والكلام في الموضعي [illegible] صحيح [illegible] بعد [illegible] او [illegible] معدومة [illegible] فيه ان [illegible]
معدومة [illegible] متعاد [illegible] لان [illegible] كل معلول [illegible] مع [illegible] مرفوع [illegible] موجود [illegible] لا [illegible]
[illegible] كل معلول واجب الوجود لغيره [illegible] موجود [illegible] العلة بالنسبة الى [illegible] لان [illegible] عدم المعلول
المعلول [illegible] ان الشيء اذا كان واجبا [illegible] بالذات او بالغير [illegible] المعلول [illegible] اذا كان وجوده [illegible] الواجب لانه [illegible] عدم الواجب
لذاته اذا كان وجوده [illegible] الواجب لذاته اصلا لا بالذات ولا بالغير [illegible] علته [illegible] لا [illegible] تخلف المعلول عن علته
الموجبة [illegible] عدم علته [illegible] فلو كان [illegible] الممكن [illegible] الغير [illegible] الواجب لذاته [illegible] فلا يكون [illegible] فثبت ان
ما [illegible] وجود الغير [illegible] ما ذكره [illegible] في هذا المقام [illegible] ذلك الغير [illegible]
[illegible] الطان [illegible] ذلك الغير [illegible] المعدوم [illegible] المعدوم [illegible] ذكره [illegible] الوجوب
[illegible] المقدمة المذكورة [illegible] كان [illegible] غير متناهية [illegible] المعدوم لا بد
على [illegible] غير متناهية [illegible] على النوع المذكور [illegible]
[illegible] في ان الكلام في بيان المقدمة الاولى [illegible] لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره ولا [illegible] قوله [illegible]
وجود شيء منهما لان [illegible] المقدمة الثانية [illegible] اذا لم يوجد واجب لغيره لم يوجد موجود اصلا [illegible] واذا عرفت ذلك
علمت انه [illegible] الطرق [illegible] الطرق [illegible] لان المقدمة [illegible] الشيء ما لم يجب لم
يوجد [illegible] النظريات [illegible] الى [illegible] الطريق الرابع [illegible] على ما [illegible] بعد [illegible] ولا فساد

الطريق الرابع

[illegible] لان [illegible] هذا [illegible] كما لا يخفى ولو كان الوجود [illegible] اذ لو لم يوجد [illegible] والتزام [illegible] شيء من الاشياء [illegible] موجودا اصلا [illegible]
[illegible] كما ذكره [illegible] بنا في ما ذكره [illegible] ان هذا الطريق اقوى الطرق في هذا المسلك [illegible] اما الاول فلانه
ملاحظ مفهوم الممكن [illegible] لا يقتضي ذاته من حيث هي هي وجوده ولا عدمه [illegible] فربما [illegible] ذاته من حيث هي هي وجوده [illegible]
[illegible] بل يكون وجوده راجحا بالنظر الى ذاته [illegible] الوجوب [illegible] كان [illegible] وجوده [illegible] الممكن [illegible] وجوده [illegible]
بل كان [illegible] ترجيح المتساوي [illegible] ترجيح المرجوح [illegible] ترجيح الراجح [illegible]
[illegible] هذا المقام لا ينكشف الا بتحقيق ان الاولوية الذاتية [illegible] الممكن [illegible] تحقيق ان الاولوية الذاتية لا تكفي في الوقوع
[illegible] منها في مباحث الامور العامة [illegible] هذا المرام [illegible] الاول [illegible] ملاحظة مفهوم
الممكن [illegible] فربما كان موجودا بلا احتياج
او موجودا [illegible] ما ذكره [illegible] صدر الكتاب [illegible] ذلك [illegible] كلام يتعلق [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] ان الشيء ما لم يوجد لم يوجد [illegible] البديهة [illegible] بجواز ان [illegible] الذات من حيث هي هي الوجود
كما [illegible] المتكلمون ان الذات [illegible] من حيث هي هي [illegible] وجودها اقتضاء تاما [illegible] وجودها [illegible]
الذات وجودها [illegible] الوجود [illegible] لا بد [illegible] المقدمة [illegible] عليها
[illegible] اثبات الواجب لذاته [illegible] موقوف على ابطال الدور والتسلسل [illegible] في اثباته بالدليل [illegible] ولذا [illegible] بعض
العارفين قدس اسرارهم [illegible] پای استدلالیان چوبین بود [illegible] پای چوبین سخت بی تمکین بود [illegible] اللهم
[illegible] الصراط المستقيم والدين القويم والنهج القديم [illegible] والمرتبط بالسلسلة [illegible]
في وسطها [illegible] بالضرورة [illegible] اذا كان [illegible] الجميع [illegible] تلك السلسلة
[illegible] في وسطها [illegible] او [illegible] كان الواجب [illegible] فهو [illegible]
[illegible] انه [illegible] انقطاع السلسلة المذكورة [illegible] بطلان [illegible] مطلقا [illegible] بطلان الدور [illegible]
[illegible] ان كل واحد من تلك السلسلة [illegible] فتذكر [illegible] ان يكون موجدا لواحد منها [illegible]
[illegible] ان يكون هذا الشيء موجدا [illegible] ان يكون موجد [illegible]
[illegible] نظام السلسلة [illegible] ما ذكرنا [illegible] لا يخفى عليك [illegible] الاشارة

[illegible]

[illegible]

الى بعض ما هو من الممنوع المذكور فيحصل المجموع [illegible] انت خبير بان فيه ما [illegible] لزم تواردها على معلول واحد [illegible] وقوله لان

ذلك البعض له علة موجودة في السلسلة مفروضا من نوع بان العلة الموجودة يلزم ان يكون مستقلة ولو لم [illegible] ان يكون [illegible] تامل [illegible]

وفيه النظر السابق [illegible] لم لا يجوز ان يكون علة كل واحد من الآحاد [illegible] فلا يلزم الانقطاع قوله [illegible] ذلك الى [illegible] لبعض الآحاد قلنا

ان اراد العلة الاستقلالية [illegible] الا التحقق كل من الآحاد [illegible] الواقع في السلسلة فيحصل المجموع [illegible] قلنا [illegible] وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن

لكل منها دخل في وجود بعض الآحاد [illegible] العلة الاستقلالية في العلة المطلقة وان اراد العلة بالمعنى الاعم فعلة لجميع الآحاد

مسلم لكن لا يلزم منه انتهاء السلسلة [illegible] الاشارة [illegible] على هذا الشق قوله واذا كان [illegible] لبعض الآحاد [illegible] تواردا علتين مستقلتين

على معلول واحد [illegible] والسند ظاهر [illegible] فيستفيد [illegible] ما مر [illegible] الفرق بين الكل الافرادي والمجموعي ولا بد ان يكون معنا

تامل [illegible] ينقطع السلسلة [illegible] اذا كان [illegible] المنع [illegible] الرواية

[illegible] انه يجوز ان يكون [illegible] المعاد [illegible] ابطال الدور في العلل [illegible] ابطال الدور في العلل [illegible] المستقل [illegible]

[illegible] لا شك في وجود موجود [illegible]

التي ذكروها في [illegible] الطريق الاول من المقصد الاول [illegible]

كلام [illegible] في صورة الدور [illegible] متقدم [illegible] معلولا [illegible] وهذا مبني على ان العلة مطلقا متقدم

على المعلول وقد تقدم الكلام عليه مفصلا والمسلم ان [illegible] الدور اما بالضرورة كما ذهب اليه الامام الرازي فيما ذكره [illegible] واما بالاستدلال فالاول

ظاهر [illegible] الاول برهان التطبيق [illegible] المواقف هو العمدة في الدلائل الجارية في الامور المتعاقبة في الوجود [illegible] في الامور

المجتمعة سواء كان بينها ترتيب طبيعي كالعلل والمعلولات او وضعي كالابعاد او لا يكون هناك ترتيب اصلا كالنفوس الناطقة [illegible]

[illegible] على [illegible] العلة مع المعلول [illegible] على تناهي هذه الامور كلها انتهى كلامه [illegible] المتكلمين [illegible] الحكماء

[illegible] ان الدليل [illegible] المعلولات [illegible]

[illegible] في العقول الناقصة لعدم اقترانها

باحاطتها تفصيلا [illegible] في [illegible] المنتظرة [illegible] العقول المجردة [illegible]

[illegible] بعضها [illegible] ان يكون موجودة

ثابتة في نفس الامر [illegible] ثبوت المثبت له كما هو المشهور [illegible] انكار [illegible] بعضها [illegible] نفس الامر [illegible]

الطارة

الطارة [illegible] ان جريان برهان التطبيق [illegible] في الوجود الذهني [illegible] فالاشكال باق لا يندفع بما ذكره اللهم الا ان

يقال ان اكثر المتكلمين لا يقولون بالوجود الذهني [illegible] الشيء معلوما موجودا [illegible] لاجل انكارهم بالوجود الذهني

[illegible] المعدوم المطلق معلوما [illegible] ثبوتية [illegible] المعلومات موجودا [illegible] جميع الامور المتصفة بالصفات الثبوتية موجودا خارجية

في هذا المقام [illegible] انه [illegible] يرجع [illegible] الى تناهي العلل والمعلولات [illegible] منها

حتى يحصل جملة [illegible] المجموع [illegible] ولا يلزم من ذلك [illegible] وعدم [illegible]

وكل واحد [illegible] الجملة [illegible] المجموع [illegible] بالضرورة [illegible] السلسلة [illegible]

[illegible] في الامور المتعاقبة في الوجود [illegible] السلسلة [illegible] ان السلسلة [illegible]

[illegible] موجودة [illegible] المتعاقبة [illegible] الى الوجود [illegible] ضبطها

في الامور المتعاقبة الغير المتناهية [illegible] الامام الرازي في المطالب [illegible] المسالة [illegible]

[illegible] الامور الغير المتناهية [illegible] العالية [illegible] ضعف قوله [illegible] العقل لا يقدر

على استحضار ما لا نهاية له مفصلا [illegible] من ان يكون في [illegible] الجملة الزائدة [illegible]

في الجملة الزائدة [illegible] لا يكون مقابلة [illegible] في الجملة [illegible] الجملة الناقصة

[illegible] التفاوت بينهما [illegible] ذكره من ان الزيادة [illegible] المقدمات المذكورة [illegible]

كل واحد من آحاد الجملة الناقصة [illegible] موجود [illegible] الامور [illegible]

والعقل [illegible] ذلك [illegible] الى ملاحظة [illegible] برهان التطبيق

[illegible] الامور الغير المتناهية الموجودة [illegible] آحاد

[illegible] آحاد [illegible] وجود [illegible]

[illegible] في السند [illegible] المتناهية [illegible] ذكره [illegible] تتبع آحاد [illegible]

كل واحد منها [illegible] العقل [illegible] الاحتمال [illegible] في هذه الصورة [illegible] مقدماته [illegible]

[illegible] الامور الغير المتناهية [illegible] السلسلة

[illegible] الدليل [illegible] الدليل [illegible] فلا يظهر

السلسلتين

انحلت انتهى كلامه وفيه ان منع الامكان انما يكون بكون الحكم بوجوده مبادئ قريب المكابرة ثم ان الامكان الذاتي كاف في المط فبعد تسليمه لا يجدي شيئا وانت تعلم اذ لا يكاد

التسلسل الذي اورده مدبر فان الزيادة بما يكون في الاوساط فرضت بحسب ما ذكرناه ولا آحاد في الاوساط لا تباين الآحاد لا يخفى ان ذلك

الآحاد بمعاينة باعتبار التقدم والتاخر [illegible] ... فلو جاز ان يكون الزيادة في الاوساط كما ذكره [illegible]

[illegible]

[illegible]

الى ذاته اذ لا يتصور الوقوع بدون الرجحان لكنه لا يجوز لمنافاته مقتضى ذات الممكن رجحان الطرف الراجح ورده بان هذا انما يتم اذا كان اقتضاء الذات
رجحان الطرف الراجح مستلزما للوجوب اما اذا كان اقتضاؤه اولى بل الرجحان الغير المانع فلا لان الخصم لا يسلم ان ينافى ما يقتضيه ذات الممكن اولوية ممنوع
بالنظر الى ان اصل النزاع انما هو فى جواز اقتضاء الممكن اولوية احد الطرفين [illegible] الطرف الآخر فنقول الخصم لا يجوز ان يكون اقتضاء تلك الاولوية
مستلزما للاولوية وهكذا الى ان ينقطع الاعتبار و[illegible] الرجحان الطرف المرجوح [illegible] الى ذات الممكن لا ينافى اقتضاء ذاته رجحان الطرف الآخر
لان الطرف الراجح [illegible] بان نسبة الممكن [illegible] فلا ينافى [illegible] الطرف المرجوح بجواز [illegible] الا ان هذا السؤال
مذكور فى حاشية المحقق الشريف [illegible] التجريد ودفعه بان الكلام فى الاولوية الحاصلة للممكن نظرا الى ذاته فلا يجوز ان يكون [illegible] لها وبعد [illegible] والمعترض
من هذه الاولوية [illegible] جواز وقوع الممكن نظرا الى ذاته [illegible] ان الممكن لا يستحق [illegible] ذاته حصول الاولوية [illegible] فلا يتعلق به غرض
لان الممكن [illegible] هذا الاستحقاق [illegible] طرفيه الى [illegible] الاستدلال على وجوب وجود الصانع انتهى كلامه [illegible] تحقيقها ترجح الطرف الآخر
فى [illegible] توقف الاولوية على [illegible] العلة [illegible] لا بد من بيان [illegible] لانا لا نسلم [illegible] سبب الطرف المقابل [illegible] امتناع [illegible]
مذكور فى الاستدلال [illegible] ترجح الطرف الآخر [illegible] قطعا [illegible]
يكون [illegible] تلك الامور ليست متنافية بل متضادة او متقابلة بالعدم والملكة [illegible] الشرائط [illegible]
كالحكم [illegible] قواعد المنطقية [illegible] الوجوه الثلاثة التى ذكرها [illegible] ولا
ما فى هذا الوجه قال فى [illegible] لان [illegible] الموجودة [illegible] شرط التناقض [illegible] اما التحقيقات
الوجه الاخير [illegible] ان المحقق [illegible] الشارح [illegible] وجوده [illegible] النسبة الثبوتية [illegible] الوقوع واللاوقوع [illegible] الوجوه
الثلاثة [illegible] النسبة المذكورة [illegible] المواد المذكورة ليست متعددة فى النسبة الثبوتية بل العلة [illegible] متعددة [illegible] الوقوع
واللاوقوع [illegible] التناقض [illegible] تعدد العلة [illegible] فيه [illegible] الوجوه الثلاثة [illegible] ذكرها اما الاول [illegible] بعده [illegible]
كلامهم [illegible] النسبة الثبوتية اذا تعددت [illegible] لا يتناقض الوقوع واللاوقوع [illegible] واما الثانى [illegible] واما الثالث [illegible] المذكورة
[illegible] الاول [illegible] فلا بد [illegible] ارتفاع [illegible]
هذه اشارة الى [illegible] المورد [illegible] امتناع الطرف الآخر [illegible] ان ترتيب البحث ينبغى ان [illegible] هذا الايراد
الثالث [illegible] الايراد الاول [illegible] بل ان [illegible]
الى ذلك [illegible]

وفيه ما فيه ولا بأس ان نفصل تفصيلا فنقول ان الحكماء حكموا بان كل مجرد عاقل لنفسه ولغيره والعلماء
من المتأخرين والمتكلمين اعترضوا على حكم الحكماء وقرروا ما قرروه والذي حرروه في التوضيح والاشبه لان اول من
كان اول ما اشار اليه الاشراقيون ومحصله على ما يتحصل من تحصيل ما فصلوه مجملا مفصلا ان النور ظاهر وهو ظاهر لنفسه
مظهر لغيره بل كل ظاهر مظهر نور مظهر وله مظاهر منها العلم وهو النور الاسفهبدي نفسي الذي هو النفس المجردة بسبب
فانه هو الظاهر لنفسه المظهر لغيره من صفاته ومتعلقاته فهذا النفس علم ونور وسائر المجردات عن ملابس المتعلقات بزيادة
تجردها وظهورها اتم نورية واشد ظاهرية ومظهرية فكل نور ظاهر بنفسه مظهر لغيره فكل علم بنفسه فكل عالم معلوم كلما كان
انور كان غيره به اظهر وظهوره اكبر فهذا مع انه اجمال التفصيل كلامهم وكرر كلامهم وفيه ما فيه الشيء فقرر المشاؤون
على ما قرره الحكيمان ابو علي سينا البخاري وابو نصر الفارابي ومحصله على ما حققه وحرره المتأخرون ان كل مجرد عاقل وكل عاقل مجرد
والتعقل عبارة عن ادراك شيء لم يعرضه العوارض الغريبة التي تلحق بسبب المادة في الوجود الخارجي من الكم والكيف والاين
والوضع الى غير ذلك والتجرد عبارة عن كون الشيء بحيث لا يكون مادة ولا مقارنا للمادة مقارنة الصورة ولا عارض
اما ان كل عاقل مجرد فبيان التعقل انما يكون بارتسام صورة المعقول في العاقل وكل ما هو محل لصورة المعقول المجردة
لانه لو كان مادة او كان متقسما يلزم من انقسامه انقسام الحال فيه لان الصورة المعقولة الحالة في العاقل من حيث ذاته لا من حيث
لحوق طبيعة المحل وانقسام المحل يستلزم انقسام الحال اذا كان حلوله من حيث ذاته لا من حيث لحوق طبيعة تكون في الصورة المعقولة
على ذلك التقدير تكون منقسمة فانقسامها اما الى اجزاء متشابهة في الحقيقة يلزم ان يكون الصورة المعقولة التي فرضناها مجردة
عن اللواحق المادية من المقدار والوضع قد عرض له الوضع والمقدار واما الى اجزاء متخالفة فيلزم تركب الصورة
المعقولة من اجزاء غير متناهية بالفعل لان المحل لكونه مادة يقبل القسمة الى غير النهاية فالحال ايضا يقبلها الى غير النهاية
والغرض ان الاجزاء حاصلة في الحقيقة فلا بد ان يكون حاصلة بالفعل في المركب وتركب شيء من اجزاء غير متناهية
ولا عارض عليه يعلم مما ذكرنا في مبحث تجرد النفس واما ان كل مجرد عاقل فلان كل مجرد يصح ان يكون معقولا لانه
يكون بريا عن الشوائب المادية وكل ما هو كذلك فشأنه ان يكون معقولا لانه لا يحتاج الى عمل يعمل
حتى يصير معقولا فان لم يعقل كان ذلك من جهة العاقل وكل ما يصح ان يكون معقولا يصح ان يكون معقولا مع غيره لان كل
ما يصح ان يعقل يعقله يمتنع ان ينفك عن صحة الحكم عليه بالوجود والوحدة وما يجري مجراها من الامور العامة
المعقولة والحكم على شيء بشيء يقتضي تصورهما معا فاذن كل ما يصح ان يعقل يصح ان يعقل مع غيره وكل ما يصح

ان يكون معقولا مع غيره يصح ان يكون مقارنا للمعقول آخر وكل ما يصح ان يكون مقارنا لغيره من المعقولات يصح ان يكون
عاقلا اذا كان مجردا قائما بذاته اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصح ان يكون مقارنا لغيره فاذا وجد
في الخارج يصح مقارنته لذلك الغير لان صحة المقارنة المطلقة لم يتوقف على المقارنة العقلية فان صحة المقارنة المطلقة
هي استعداد المقارنة المطلقة واستعداد المقارنة المطلقة التي هي اعم من المقارنة العقلية متقدم على المقارنة المطلقة المتقدمة
على المقارنة العقلية والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء فصحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة
في العقل فلا يتوقف عليها والا لزم الدور فاذن صحة المقارنة المطلقة غير متوقفة على المقارنة فاذا وجد في الخارج مجرد
قائم بذاته يكون صحة مقارنته المطلقة التي لا يتوقف على المقارنة في العقل بان يحصل فيه المعقول حصول الحال في المحل
وذلك لانه اذا كان قائما بذاته امتنع ان يكون مقارنته للغير بحلوله فيه او حلولهما في ثالث والمقارنة المطلقة منحصرة في
هذه الثلثة فاذا امتنع اثنان تعين ان يكون الصحة بالنسبة الى الثالثة وهو صحة مقارنته للمعقول مقارنة المحل للحال
فثبت ان كل ما يصح ان يعقل ماد او وجد في الخارج كان مجردا قائما بذاته يصح ان يقارنه معقول آخر مقارنة الحال للمحل
ولا نعني بالتعقل الا مقارنة المعقول للموجود المجرد القائم بذاته مقارنة الحال للمحل فكل مجرد يصح ان يكون عاقلا لغيره وكل ما يصح
ان يكون عاقلا لذاته لان تعقله لذلك الغير مستلزم لامكان تعقله انه يعقل ذلك الغير وصحة الامكان تستدعي الامكان فيمكن
يعقل انه يعقل ذلك الغير وتعقل انه يعقل ذلك الغير مستلزم لتعقل ذاته لانه لا يعقل القضية بدون تعقل المحكوم عليه فثبت
ان كل مجرد يصح ان يكون عاقلا لذاته فيجب ان يكون عاقلا لذاته لانه لا يعقله لذاته اما لحصول ذاته او لحصول مثاله
والثاني باطل لاستلزامه اجتماع المثلين فتعين ان يكون تعقله لحصول نفسه لنفسه دائما حاصل له لا يغيب اصلا فيكون
التعقل دائما حاصلا فثبت ان كل مجرد عاقل قوله لاستلزامه التجرد صحة المعقولية اشارة الى ان كل مجرد
يصح ان يكون معقولا وقوله المستلزم لامكان المصاحبة اشارة الى ان كل ما يصح ان معقولا يصح ان يكون مقارنا
لمعقول آخر وباقي المقدمات محذوفة هذا تقريره بعبارتهم ثم اعترض عليه بوجوه احدها انه لم لا يجوز ان يكون
خصوصية ذات المجرد مانعة عن تعقله كما صرحوا ان كنه ذاته تعالى يمتنع معقوليته مطلقا وثانيها ان تقدم المقارنة
المطلقة على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كان المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع وثالثها انه يجوز ان يصح
لذات المجرد المقارنة في ضمن هذا الخاص فقط اعني المقارنة العقلية لا لان الصحة المقارنة المطلقة موجودة في
هذه المقارنة الخاصة بل لان ذات المجرد بحيث لا تقبل الا هذه المقارنة الخاصة اعني المقارنة العقلية
وابعد ما ذكره امتناع توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية بدل العينية على امتناع توقف صحة المقارنة

الشيء

وصح ان يكون
ما في ...

بالنسـ

بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم احد الامرين اما فساد هذا الدليل او بطلان هذه المقدمة فان قيل صحة توقف
مطلق المقارنة على هذه المقارنة الخاصة لا بذاتها بل بالعارض وهو كون احد المتقارنين موجودا قائما بذاته فلا يتحد
جهة التوقف فلا دور اجيب بان توقف صحة مطلق المقارنة على المقارنة العقلية ايضا ليس لذاتها بل لعارض
هو ان كل واحد من المتقارنين موجود ذهني قائم بغيره فلا يتحد جهة التوقف فلا دور ورابعها انه يجوز ان يكون
من خاصية بعض المجردات ان تعقل المعقولات ويمتنع ان تعقل انه يعقلها والقياس على ما يجده الانسان من نفسه
لا يفيد حكما كليا يقينيا اقول على ما قرروه غير ما حرروه ايرادات آخر غير ما ذكر منها انه منقوض بالحساس
والمحسوس بان يقال ما ذكره جار فيه فيقال كل محسوس حاس لانه يمكن ان يقارن محسوسا آخر في الحس بتلك المقارنة غير
معقولة للوجود المحسوس فصح المقارنة في الوجود الخارجي فاذا قام بذاته وقام محسوس حس به فيلزم ان يكون كل محسوس
حاسا قوة او فعلا وليس كذلك ومنها ان الدليل لا يتم الا بعد ان يتم لزوم عدم اختلاف لوازم الوجود ولا يبعد منع
بما اوردوه وبخلاف ما اوردوه فانه مردود بما اوردناه ومنها انه لا يتم هذا التقرير عالمية الواجب التي هي مقتضى
ما قصد والمطلب على تقرير دليلكم هذا فان علمه على ما ذهبوا اليه
للذات منها ايرادات اخر لا نطول بها ولعلها تنساق في ساير تعليقاتنا ثم اقول وقرروه ليس بمقارنة المعقولات
اصلها التقوم عن الاعراض الاربعة التي نقلناها وذلك بان يقال في جواب الاول ان كل مجرد موجود
اما ان يكون له ماهية غير الانية او يكون ماهيته انيته وكل منهما معلوم اما الانية فقط واما غيرها من المشاركات
فلانه اما جوهر او عرض ولكل جنس معلوم وفصل يمكن المعقولية لانه جزء الماهية العقلية نعم هذا لا يراد نظايره
على القايل بان ماهية الواجب وجود خاص غير معلوم الكنه والقايل بان الكون ليس كليا ويمكن ان يجاب عنه بان الوجه
سواء ان اريد بقولكم بعض المجردات لا يتعقل انه لا يعقل بكنهه فنسلم انه كذلك وان اريد انه لا يعقل بوجه
يخصه فهو ممنوع والمستند ظاهر وبهذا يتم المط وعن الثاني بان هذا لا يضر الا بكلية الدليل بدون ما منع
وعن الثالث بان المستند ان صحة المقارنة غير مشروطة بالوجود الذهني بل هي حاصلة في الخارج فيصح ان
يتقارن في الخارج انه يقوم به ثبت المط ثم يرد عليه مع هذا ايراد آخر اشرت اليه وقرر في رياض الرضوان
سواء قولكم في الخارج ان قيد للمقارنة متعلقه وان جعل قيدا للصحة سلمناه لكن المط متعين لان الوجه اللازم
منه غير مط وعن الرابع بانه شبهة مكابرة ويمكن التنبيه على بطلانه بوجوه من العلماء من حرر دليل ذلك

بان الصورة المجردة العقلية اذا حصلت في محل صيرت محله عاقلا فاذا قامت وحصلت لنفسه صيرت نفسه
عاقلا قالوا تصيير الشيء نفسه متصفا به اولى من تصيير غيره متصفا به فما يكون له قوة تصيير الغير متصفا به يصير نفسه متصفا
اولى به وهو مثل ما يقال الحلاوة اذا حصلت في شيء تصيره حلوا فاذا قامت بنفسه وحصلت لنفسه كانت نفسه حلوا بل احلى
واولى انه مغالطة جلي الظهور ان كل قائما لا نم ان الحصول لنفسه ولغيره بمعنى واحد وكونه واحدا ولو سلم ذلك
فلا نم انه بكليته كذلك ومستلزم لذلك ولم لا يجوز ان يكون في التصيير مخصوصا بالمحل وموصوف قابل ولا نم
ان كل صورة عقلية علمية لها قابلية للعاقلية والعالمية كالنسب والاضافات فان تلك المعلوم عنده علم والمعقول
عقل فاذا قام معقول بنفسه كان علما وعقلا فكيف عالما لانه حصل له علم وعقل تلك الكلام الكلام واللزوم في التوضيح
مقدوح والعالم هو القابل للعالمية الذي حصل عنده صورة علمية منطبعة انطباعية مما لو كمنه المعلوم كيف من اللوازم
على ما قرره وظاهر انه على تقرير هذا لا ينتظم الدليل ولا يستقيم التعليل ثم ان المولى الفاضل قطب الدين الرازي قال الحكم
بان كل مجرد عاقل بديهي ولهذا يجري على لسان القدماء والمتاخرين كالامر المقرر وما اثر الدليل فيه ما تكلف بعضهم
من حديث صحة المقارنة تنبيه وتعريف واقول ان البداهة والنظرية تختلف بحسب الاشخاص والاوقات
وان بديهية امثال هذه المطالب لا تكلم بها او لعل فطرته حاكم لكثرة ممارسته ومدارسته وسماعه واستماعه ومطالعته
عبارات دالة عليه ميسورا لمن يعدونه على ما اشار اليه ثم الحق ان هذا الحكم حق وهو التحقيق الذي يقتضيه النظر
الدقيق واني بهداية الله تعالى اهتديت الى دليل نوري منصوري مع دقته وخفائه غير مستور قررته وحررته
في رسالة نكتة بهذا الشرح من اراده فليطالعه المطلب الاول انه تعالى عالم بذاته وهذا مما نص عليه الانبياء والنص
به العلماء والحكماء وما خالفهم فيه الا الشرذمة من القدماء بما لا يعبأ بكلامه كما لا عبرة لانكاره والحكماء قرروا
هذا بوجهين اولهما انه مجرد وكل مجرد عاقل عالم بنفسه كما مر وثانيهما ان العلم عدم الغيبة ونفسه غير غائب عن نفسه
فهو عالم بنفسه ولا يخفى انه يرد على هذا ان يكون كل شيء عالما بنفسه فمن العلماء من التزم هذا وايده بدلالات
من عبارات ظاهرة في هذا واردة من العظماء موروثة في العلماء والحكماء والانبياء وفي التنزيلات الى هذا
اشارات ومنهم من خصص الدعوى بالمجرد فقال العلم عدم الغيبة عن الذات المجردة فلزم من هذا ان يكون كل مجرد عالما بنفسه
وانه مع مجرد ادرك فيه ما فيه واما المتكلمون فقرروا اولا انه تعالى صانع عالم المصنوعات ومعلوم من هذا انه عالم بذاته بل نم
شيئا يعلم انه يعلمه بعلم واحد واستدلوا على علمه بمصنوعاته بوجهين اولهما انه تعالى قادر خالق لكل شيء بقدرته وقصده
بالاختيار ولا يتصور ذلك الا مع العلم بالمقصود وثانيهما انه تعالى صانع يفعل فعلا محكما متقنا وكل من كان كذلك
فهو عالم اما الكبرى فظ واما الصغرى فظ فلما لا يخفى على من نظر في مصنوعاته والحكمة اشار الى الدعوى على ما قرره الحكماء

اقول فيه بحث ولعمري انه ضعيف سخيف جدا ونسجه اسخف من نسج بيوت العنكبوت وهو مهدوم
منقوض اجمالا وتفصيلا اما اجمالا فلانه لو تم ما تصوره حيث تصور انه ما يتصور ان يكون له جزء تحليلي يلزم ان يكون له
جزء خارجي لزم ان يكون لكل متصل واحد اجزاء غير متناهية بالفعل فان مثل ما اورده في بيان الملازمة جار ان يكون
في كل متصل فان الجزء التحليلي من قطعة واحدة من الماء ان كان عين الكل لزم تعدد المباين فلم يكن الكل ماء واحدا وان لم
ما كان مغايرا للكل بالحقيقة فيكون جزءا خارجيا لا تحليليا والذي تيسر لي في جواب هذا المحقق جواب ذاك
واما ثانيا او لا فبانه لا نم ان الجزء التحليلي لو كان في وجود امر لكان واجبا لذاته وقوله فالجزء التحليلي
لا يتفرع على ما فرع عليه ومنشا الوهم ايهام العكس فان الذي تقدم وسبق ان الواجب لذاته وجود
موكد ولا يتفرع على هذا ان كل وجود متاكد واجب لذاته حيث لا ينعكس الموجبة الكلية كلية وثانيا بانه
لو سلم لزوم كونه واجبا لذاته فبطلان اللازم مم وثالثا بانه ان اريد بالموجود بالفعل حيث قال في بيان الملازمة
فيكون موجودا بالفعل لان الجزء التحليلي الجزء بالفعل موجود بالوحدة النوعية عين الكل فهو مم ولم يلزم من كونه
واجبا ان يكون واجبا على حدة ولم لا يجوز ان يكون بعضها واجبا لا واجبا آخر براسه على حدة وسبحانه
هذا مما لم يثبت بشي مما قدمه وهل الكلام الا فيه وهو اول المسئلة على هذا لا يلزم ان يكون جزءا بالفعل
ولا تعدد الواجب وان اريد ما يقابل القوة بمعنى ان ذات الجزء غير معدوم فهب انه كذلك
لكنه لا يستلزم مطلوبه بل الملازمة غير مسلمة والمنع منه غير لازم فان الذي لم يكن بالقوة ولم يكن معدوما لا يلزم
ان يكون موجودا براسه منفصلا بل غايته ما لزم من عدم المعدوم ان يكون موجودا وذلك يتصور بكونه
في ضمن الكل جزءا تحليليا لموجود واحد ولا يلزم ان يكون كل موجود موجودا واحدا براسه منفصلا
عن غيره فالموجود الواحد براسه اخص من مطلق الموجود ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص بل هذا العام ورابعا بان
الشرطية التي ادعاها بقوله وان كان غير الوجود المؤكد كان ممكنا ممنوع ان اريد نحو التاكيد الذي

للكل ولم لا يجوز ان يكون الجزء وجودا موكدا دون تاكيد الكل فلم يلزم كونه ممكنا فان الممكن لا يكون لوجوده تأكيدا
اصلا لا يتاتى ذلك مستلزم لفعليته لانا نمنع هذا الوجوه لا يكون منها ان التاكيد في الوجود ليس من العوارض
الخارجية التي بها يختلف الموجود الخارجي وخامسا بالمناقشة في قوله فيتغاير الكل بالحقيقة فيكون
جزءا خارجيا فانه مبني على ان الاختلاف بالوجوب والامكان مستلزم للاختلاف بالحقيقة
وهذا مما اختلف العلماء فيه ابطالا وتقريرا ولنعم هذا مشاجرات مبني على ان الاجزاء التحليلية
بحقيقة واحدة لا يختلف والسيد الشريف في اواخر حواشيه على الشرح القديم للتجريد نقل
عن الشيخ الرئيس ابي نصر الفارابي خلاف هذا والذي نقل هذا القائل عن بهمنيار غير نص ولا صريح
في مطلبه ولو كان فلا يصلح للسندية ولا للاستدلال على زعمه فان كثيرا ما يصرح في حواشيه وتعليقاته
وايراداته على المقدمات بان بهمنيار غير معتبر ولا معتمد وحيث نسبت بما اشتهر من ابطال مذهب ديمقراطيس المشهور عنده
غفل او تغافل عما هو الجمهور من ان هذا لا يتم الا بعد تسليم اتفاق الاجزاء الحقيقية وسادسا بالمناقشة في احتياج
الجنس الى الفصل في الخارج وسابعا بمنع بطلان اللازم على تقدير التسليم فان الجنس كالفصل عين النوع في الخارج
ولا استحالة في احتياج شيء من حقيقة الى نفسه من حقيقة اخرى على ما نقلنا عن النجاة فيما مضى ولا يلزم من هذا الكلام
الذات الموجودة في الخارج كما لا يخفى فان القوم اعترفوا بان الواجب في كثير من حيثياته وصفاته محتاج الى ذاته
وثامنا بان استحالة احتياج جزء الى جزء آخر عنه ولا يلزم من هذا احتياج الواجب الا ما هو خارج عنه بل
غايته ما لزم احتياج جزء عقلي لا خارجي الى جزء آخر كذلك فيكون من حيثية عقلية محتاجا ومن حيثية اخرى كذلك
محتاجا اليه وبنفس حقيقته المحققة الخارجية غير محتاج الى شيء آخر اصلا وتاسعا بانه لا يحصل لمتحصله فان كل الاجزاء حينئذ
وجود موكد مما معا وجود واحد غير منفصل ولزوم تعدد الواجب ح حيث لم يكن للاجزاء فعلية وعاشرا

بانه

١٩

بانه يجوز ان يكون كل جزء من تلك الاجزاء التحليلية وجودا موكدا دون تاكيد الكل حتى يصح ان التاكيد لمتلازم
الاجزاء ويكون تاكيد الكل اشد كما ان كل جزء من اجزاء قطعة واحدة من النار حار الحرارة دون حرارة الكل ولا يلزم من ذلك
فعلية الجزء وذلك غير مستلزم لامكان الجزء لما تقدم فالذي يبنى كلامه عليه من ان الوجود الغير الموكد ممكن يتوقف على ان
اريد بغير الموكد ما لم يكن تاكيده مثل تاكيد الكل وان اريد به ما لم يكن له تاكيد فلا يتم انه كذلك مع المناقشة
في ذلك لكن المط عنه غير لازم واللازم منه غير مط فانا نختار ح ان وجودات الاجزاء كلها موكدة مثل
تاكيد الكل او دونه ولا نم لزوم تعدد الوجوب في شيء من الصورتين لما مر ثم قيل وايضا لو تركب الواجب من جزء من
عقليين كان للعقل تحليله الى شيء وجود مثلا يكون جنسه كالف وفصله الباء فيكون الالف موجودا او باء
موجودا ونتمسك ان كلاما مؤكد لك فهو ممكن وهذا الوجه يدل على امتناع تركبه من الاجزاء المتساوية ايضا
اقول ان صاحب القيل لعلو في المراد واظهار ما عليه من خواص اسم الكمال ربما يجعل عن امور واضحة
فيتورط في اغلاط فاضحة وانه في تقرير هذا الدليل العليل اخذ قول الاستاد فدس سره بعد الاجزاء في الكلام
فانتحل كلامه وضل مرامه وهذه عباراته على اسوداده وعاداته فان كثيرا ما ينكر ما افاده الاستاد ثم يغير
ويبينه الى نفسه لكنه لا يشعر بذلك فانه كما لا ينضبط كتابه فيقول ولا يدري ما يقول والاستاد قرر بما قرره
ان الوجوب لا مهية له وما قرر هذا انه لا يحصل على ما قرره لدقته ولو اغمض عن هذا الدفع لدفعه فما يرده
صاحب القيل على زعمه العليل عليل فان مهية الواجب على زعمه هو الوجود لا انه لا مهية له على ما افاده
الاستاد وانكر عليه غير مرة فالوجود الذي هو مهية الواجب على زعمه هو الوجود البديهي العام على
ما ذهب اليه بعض المتكلمين ويدل عليه كثير من تصريحاته وتلويحاته في عباراته جاز ان يكون للاجزاء
تحليلية عقلية ولم يكن لاجزاء المفهوم الوجود كما ان الكيفية والجامعة للمتشاكلات المفرقة للمختلفات
اعني جنس الحرارة وفصلها ليس لاجزاء المفهوم الحرارة على ما قرره قوم وذهب اليه جمع فان كثيرا ما يعرف
مفهوم الحرارة مع الغفلة عنهما لا يقال الوجود اعم المفهومات فلو كان مهيته فرد لم يكن له جنس

لا نمنع ان الاعمية المنافية لتخصيص الحيثية كيف والوجود غير صادق على الماهية ولا اعم من الموجود دلالة الوجود
الذي عمم هذا القائل انه عينية الواجب وان كان هو الوجود الخاص على ما هو المشهور عند الجمهور فلا دليل
دليل على دعواه بوجوه شتى لا يخفى وعلى كل حال ان اراد بالوجود في قوله لجاز تحليله الى شيء ووجود الوجود
الزائد على الماهية ورد عليه ايراد ظاهر هو منع لزوم الجواز بهذا الوجه وان اراد به وجودا غير زائد فمنع
الملازمة مسلم مع ظهور المناقشة لكن بطلان التالي ح وقوله وقد تبين ان كل ما هو كذلك
فهو ممكن من قبيل التسويلات التي لا حاصل لها ويتشبث بها المشاغب في المشاغبة فان هذا المستدل
ما بين هذا في شيء مما مضى والذي تصدى لاثباته لعمايه ان الذي يتحلل الى ماهية ووجود زائد عليها
فهو ممكن ولا يلزم مما سرده صاحب الفضيل ان ما يتحلل الى ماهية ووجود كذلك بل غاية ما يلزم من ذلك
لو لزم جواز تحليل الوجود الذي هو الماهية الى جزئين يكون احدهما ماهية متصلة كما ان الوجود ماهية نعم لو يتبع
لزوم كون الاجزاء العقلية اجزاء المفهوم الماهية وان ماهية الواجب هو هذا الوجود العام البديهي المعلوم
وانه ليس لمفهوم المعلوم جزء اخر لتمشى له على ما ادعاه بوجه وان لم يخرج منها المرام ولا توضيحها
لكلامه ثم الذي حصله في الحاصل لو كان له حاصل ليس حاصل ما حصله اولا على ما يشعر عليه سوق كلامه
في مرامه ثم الذي يقضى منه العجب وليس منه بعجب لجلالة شانه وعلو كعبه ومكانه ما اتى فقط لكن
الا وعنده من سلطان بين باطل فالذي قرره في كفاية الفاعلية والتاثير في الحق حق مطابق
لتحقيق الحكماء والمتكلمين والصوفية والاشراقيين وما عقبه من اعتباريته الماهيات
وكونها بالقوة بعد باطل لكن فيه طائل وما حققه المحققون ليس على ما اوهم او توهمه
وتحقيق الكلام في المرام يستدعي بسطا لا يسعه المقام

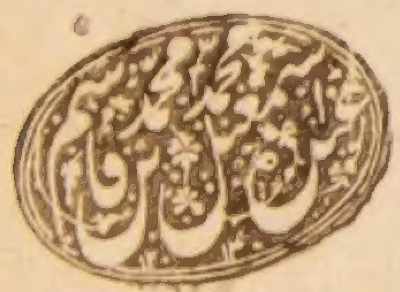
فلا مانع ان يكون عينيه كما ان مجموع الواجب والمعلول
الاول مثلا علة بانه لذلك المجموع لا لاحاد ليس هناك مجموع من الموجود فيه هو هذا الواحد وذلك الواحد غير ان يحقق الكل
هو المجموع لا ما يقول وجود المجموع غير معروض المجموعية بدون العارض بديهي فان اشياء المتعددة انما يكون باشياء احد من احاده وما هو
باسرها مما موجودة ولذلك لغرض موضعه انه يمكن ان يصدر عن الواجب شيء عن المعلول الاول شيء اخر وعن مجموعهما شيء ثالث
حتى يكون في المرتبة الثانية شيئان في درجة واحدة وهكذا كما قرروه في صدور الكثرة عن الواحد الحقيقي بدون استعانة بالاعتبارات
التي يشتمل عليه المعلول الاول على ما هو المشهور فلو لم يكن سوى كل واحد شيء لم يكن ان يصدر عن مجموع الواحد ومعلوله شيء ثالث
وهذا له بين نسبه بعض الى المغالطة وظن ان هذه الشبهة غلط فان الدليل مبني على عدة مقدمات تلك الاولى ان المجموع
بالمعنى المذكور موجود كما مر الثانية انه ممكن وذلك لافتقاره الى كل واحد من الاحاد الثالثة ان كل ممكن محتاج الى علة وذلك
ايضا بين لا يقبل المنع اقول ان كلامه هذا زايد مما لم يكن فيه طائل وفيه وجوه من البحث منها ان اراد بالفاعل المستقل
التشريه وتوسيمه لكل ممكن ما يكون فاعلا في كل جزء من اجزائه وتلك الممكن ان كان له اجزاء فلزوم ذلك بهذا الوجه لكل ممكن كذلك
فان المركب من الواجب ممكن على ما سلمه وليس فاعل كذلك وان اراد الفاعل المستجمع لجميع ما لا بد منه فاعلا في الكل فيلزمه الكل وان كان
فاعلا لجميع ما لكل جزء فلو سلم لزومه لكل ممكن وانه يلزم ان يكون غير الممكن المعلول المعمول فلا نسلم ان اللازم فيه سقط المطلوب
منه لازم فان المجموع الذي اعتبرت ان لم يكن فيه شيء غير الاحاد التي هي لغير الواجب يبطل ما قرره اولا ويثبت الكلام عليه
وان كان فيه شيء غيرها فلكن فاعل المجموع فاعلا باعتباره وقد اشير الى ان فاعل الكل لا يلزم ان يكون فاعلا لكل جزء استجابة
كون فاعل الكل جميع الاجزاء الوجهية غير الكائنة الزائدة التي اعتبارها باعتبارها ممنوعة وكذا انه لا يلزم من ذلك كون الشيء فاعلا
لنفسه ومنها ان كون مجموع غير مجموع الاجزاء على ما نقله لا يستلزم ان يكون كل مجموع كذلك ومنها ان المقدمة الاولى
فيها اجمال واهمال حيث ما حصلت انه موجود او موجودات ومنها ان المقدمة الثانية لا يتم الا بعد اثبات
ان لهذا المجموع وجودا واحدا غير وجودات الاجزاء الوجهية وقد مر الكلام عليه وسياتي في كلامه ما ينافيه ومنها ان التقدير
الثالثة بحيث ينقاد مما اشرنا اليه اولا ومنها ان الرابعة ليس لها فائدة حيث يجوز ان يكون جملة الاحاد الواجب
فاعلا لا الكل ولا كل واحد ثم قال ومنهم من يقول على منوال ما سبق ان المتعدد يوخذ تارة مجملا واخرى مفصلا وهو
باعتبار الكل علة له باعتبار الاول وان شئت لكلام اليه ما خوذا باعتبار الثاني فهو هذا لا باعتبار الاحاد كل منها وان
لذاته فليس هناك ممكن الا الوجود هذا الواجب وذلك الواجب وكل منهما مستغن عن العلة اقول قد عرفت ان الاجمال
والتفصيل انما يوجبان التغاير في الملاحظة لا في الملحوظ فالموجود في الخارج في صورتي الاجمال والتفصيل امر واحد فلا يجوز
كون احدهما علة للاخر بحسب الوجود الخارجي ولو جاز ذلك لجاز ان يكون علة المجموع الممكنات من حيث الاجمال

نفس ذلك المجموع من حيث التفصيل فلا يثبت احتياج الممكنات المتسلسلة الى علة فاعلة مستقلة وقد اطنب
الفضلاء على هذا الاعتراض وانما جاز كون اجزاء الجملة منفصلة علة لها مجملا لان المنفصل والمجمل مختلفان في الوجود الذهني فيجوز
كون احدهما علة للآخر بحسب ذلك الوجود لكنهما في الوجود الخارجي متحدان فلا يصح كون احدهما علة للآخر بحسب الوجود
اقول ان تقريره هذا بيان ما قرره اولا آنفا من ان المجموع في الخارج غير جميع الاجزاء الواحدة ثم الملازمة التي ادعاها
باطلة فيما صوره لا يتصور احاد ولا سلسلة ولا بأس بمزيد توضيح وتعميم يا جمال في تفصيل وتحصيل فيه
تفصيل وبنا هذا التمهيد امورا اولها ان الامور الكثيرة قد يكون لها وحدة بها يصير واحدا في نفس الامر وذلك
اما في الخارج او لا فان نفس الامر اعم كالاثنين وقد لا يكون لها وحدة في نفس الامر اصلا وثانيها ربما يخترع الوهم ويعتبر لها
وحدة وثالثها انه لا يخفى على من له ادنى فهم مستقيم صحيح ان الكثير لا يكون واحدا الا بوحدة فالكثير من حيث انه
اتصف بوحدة يكون واحدا واما بدون هذا فكلا وبهذا يكون كلا واما بدونه فكلا فالكثير نظرا الى وحدته من حيث
انه واحد يكون كلا ومجموعا وبدون هذا لم يكن الا الكثير ولم يكن كلا ولا مجموعا فان الكل والمجموع هو الكثير من حيث انه واحد
فان كان واحدا في نفس الامر كان ~~كلا ومجموعا في نفس الامر~~ كان كلا ومجموعا في نفس الامر وان لم يكن واحدا في نفس الامر
فان اخترع الوهم له وحدة واعتبره واحدا توهما اختراعيا كان واحدا وكلا اختراعيا لا في نفس الامر ثم انها
ان الشيخ الرئيس صرح في النجاة بانه لا بأس في ان يكون شيء واحد علة لنفسه ومعلولا من جهتين والعيان
ان الامر الموجود في نفس الامر اذا كان له حالة واتصف فيها بصفة محمولة او غير محمولة كان في نفس الامر من حيث اتصافه
بتلك الصفة غيره من غير تلك الحيثية وهذا مما سلمه هذا المورد المستدرك في المغالطة انها بالنقر يجها
والشرح وهو في شرحه للهياكل حيث جوز اتحاد النفس في افراد الانسان مع اختلاف حيثية ما يلزم
بان الواحد باختلاف الحيثية يختلف في نفس الامر مثل الخارج ثم تمهيد تلك الامور نقول في جواب استدلاله على
الوحدة في حيثيتان الواجبات الكثيرة ممكنة لاحتياجها الى الجزء ان الجزء والكل والجزء متغايران في العالم ممكن
كل لم يكن جزء فان اريد ان تلك الواجبات كل في نفس الامر فنمنع هذا ولا نم عروض وحدة لها فيها
وحصول المجموع والكل اذا لم يكن في نفس الامر كل ومجموع لم يكن هناك احتياج الى جزء ولا امكان
بل لم يكن الا واجبات غير ممكنة واما تحقق مجموع فيها وكل فكلا ولم نسلم ان لها فيها وحدة
صار بها كلا ومجموعا وان هذا الكل ممكن فلا نم احتياجها الى علة خارجة عنها ولم لا يجوز

بعده

ان لم

ان يكون علة الكل مجموعا وذوات الواجبات كثيرة فيكون من حيث انها كثيرة علة لها من حيث انها
واحد وكل ومجموع ولا يلزم من ذلك كون الواجب معلولا فان المعلول هو الكل من حيث انه كل وذلك ممكن كما عرفت
الاحتياج الى علة خارجة فبطلان اللازم ثم واما الذي اشار اليه من ان لا خلاف بينهما ليس الا باللفظ دون
فهو كلام تام ومذهب ان من كثير لم يكن واحدا في نفس الامر وفي نفس التعقل تلك الصورة لا يقول احد بان المنفصل
علة للمجمل حيث لا مجمل ثمة فاذ بدلنا انا فان الكثير صار واحدا في نفس الامر حتى يكون من حيث انه واحد
وكل مغاير له من حيث انه كثير فيكون من حيثية علة ومن حيثية اخرى معلولا واستحالة هذا مع ان الكل من حيث
انها كثيرة ممكنة لانا نمنع هذا ونقول انها من تلك الحيثية ليست الا واجبات غير ممكنة وانما الممكن
هو الكل والمجموع من حيث انها كل ومن حيث انها كثيرة ليست بكل ولا مجموع فليست ممكنة بل هي واجبات غير ممكنة لامرا
لا كلا حيث لم يكن لها كل من تلك الحيثية ثم الذي ادعاه من احتياج كل ممكن الى فاعل مستقل كليا في ثم ان اراد بالاستقلال
ان يكون فاعلا للكل جزءا من اجزاء الممكن المركب فذلك في منقوض بالممكن المركب من الواجب والممكن على زعمه
ولغيره وان اراد به الاستقلال في ايجاد الممكن من حيث انه ممكن فنعم لكنه فيما صوره وتصوره في فان الواجبات
من حيث انه واجبات كثيرة فاذا كانت علة للكل بما هو كل ومجموع من حيث انه ممكن جاز ان يكون فاعلا
بجهة وحدة لها في نفس الامر فيكون فاعلا مستقلا للممكن من حيث انه ممكن ثم الذي توهم من لزوم جواز كون جميع الممكنات
علة لنفسها باطل فان جميع الممكنات من حيث انها كثيرة ممكنة بخلاف الواجبات فافهم



هو

در کنج نامرادی یکتا کران نشستم
دست طمع بریدم پای طلب شکستم

خدای واحد [illegible] [illegible]
[illegible]
جهان را [illegible] شمار [illegible]
شماره صف [illegible] زناول
بروج اختر [illegible] ستاره [illegible]
[illegible] اصابع [illegible] ایام [illegible]

[illegible] [illegible]
[illegible]

خدای واحد شبهای ماه بی انفصال
برادران [illegible] بصره با بنات جنال
جهان را به شمار [illegible] حمل کن
شماره صف [illegible] سطرهای نامه [illegible] زناول
بروج اختر سیاره [illegible] و [illegible]
شمار زده [illegible] زاد نحس دانادان
بلیر [illegible] ماه فصول دیالی نکر
اصابع کف ایام عره تا زوال